



قَدِّم الآن

bankmuscat.com

تطبق الشروط والأحكام:



تقدّم بطلب بطاقة أتمانية جديدة واحصل على إعفاء من الرسوم السنوية للسنة الأولى

بنك مسقط. أفضل كل يوم.

حاتم الطائي يكتب:



ماذا نريد من التعليم؟



أهمية بلورة فلسفة جديدة للتعليم تقوم على اكتساب المهارات وحُب المعرفة

أسرته بالأنشطة الرياضية، يدعى أنها «غير ضرورية»، أمر بالغ الخطورة، وذو نتائج سلبية شديدة، على صحة الطالب ونفسيته. ولذلك يجب أن تكون المشاركة في الأنشطة الرياضية ضمن مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب. والأمر ذاته مع الفنون، من رسم وموسيقى ومسرح (التمثيل) وفنون شعبية؛ إذ يجب أن تكون مواد أساسية تمنح الطالب درجات إضافية، حال تحقيق إنجاز، ولا يعتبر البعض ذلك أمراً مُستهجناً، لأن هذه الفنون هي التي ترتقي بذائقة الطالب وتُساعد على تنمية الإبداع. وهذا التعليم النوعي المنشود، قد تحقق جزء منه، باعتقاد مسارات التعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي، لكن الأهم من ذلك النتائج المرتقبة على المدى المتوسط.

وبيق القول.. إن تطوير التعليم ليس مهمة موسمية، أو إجراء مؤقتاً؛ بل عملية متواصلة لا تتوقف، ومسؤولية تشاركية يتعين على الجميع من مؤسسات وأفراد، الإسهام فيها، دون تقاعس أو سلبية، وأن تكون رؤية «عُمان ٢٠٤٠» المنطلق الذي يُضي من خلاله نحو الأهداف المرجوة؛ كي نرى أبناءنا مُسلحين بالمهارات التي تؤهلهم لقيادة هذا الوطن في شتى قطاعاته.



تمكين المُعلّم ضرورة حتمية لتحفيزه على أداء «المهمة الرساليّة»

العلم، ورسول المعرفة، ورسول الفضائل التي يجب أن يتعلمها الطالب، ويكون فيها قدوة حسنة لاجتماع الطلبة، ورسول الكفاءة. وتمكين المُعلّم في عصرنا الحالي، يستند على ضروريات لا غنى عنها، في المقدمة منها: مهارات القرن الحادي والعشرين؛ إذ كيف يُطالب بها الطلبة، بينما هناك مُعلّمون ليسوا على علم بها؟! ومثل هذه المهارات ما إذا اكتسبها المُعلّم ومارسها، تحققت المهمة الرساليّة له، فهو رسولٌ في محراب العلم، يؤم الطلاب في الحرم المدرسي، ويضي لهم مشاعل المعرفة، وينمي لديهم حُب الاطلاع واكتساب المهارات. ولا شك أن تمكين المعلمين برفع من كفاءتهم، ويطوّر من مهاراتهم، وهنا أشير إلى الدور الرائد والمحوري الذي يؤديه المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، والذي نعوّل عليه الكثير في توفير التدريب النوعي وتنظيم دورات قصيرة مُخصصة في مهارات القرن الحادي والعشرين، والأهم من ذلك أن تتسع أدوار هذا المعهد، لتشمل برامجه التدريبية فئات أخرى غير المعلمين الجدد، كأن تشمل المعلمين الأوائل، والذين يتقلدون الوظائف القيادية والإشرافية. وبالتوازي مع هذا التمكين، ضرورة اتباع أساليب تحفيزية للمُعلّم، ومنها أن يكون



التعليم القضية المجتمعية الأولى والركيزة الأساسية لتحقيق «عُمان 2040»

لن ننطلق إلى الانتقادات والوَم والتمويه الذي ينساق إليه البعض، دون طرح حلول عملية قابلة للتنفيذ، وفي المقابل، سنعمل على تشريح الواقع وتحليله، والمساهمة في بلورة رؤية تطويرية شاملة ومتكاملة، تكون المُركّز لإحراز نقلة نوعية في قطاع التعليم، مع التأكيد على أن كل جهد يبذل في صالح التطوير، يجب أن يكون محل تقدير وقبول لدى الفاعلين في هذا القطاع الحيوي والبالغ الأهمية.

لم يعد التعليم مجرد جهود حكومية لبناء المدارس وتوفير المُعلمين ووضع المناهج وحسب؛ بل إنه صار قضية أمن قومي، دون مبالغة؛ فالتعليم النافع والمتقدّم والمتطوّر يُخرّج جيلاً من المُتعلّمين القادرين على تولي زمام القيادة في مُختلف قطاعات العمل، ويُساعد أفراد المجتمع على بناء مسارات تنموية لم تكن قائمة من قبل، فما كان عليه مجتمعنا -مثلاً- قبل ٥٠ عاماً، مُغيّرٌ تماماً لما وصلنا إليه الآن. وبالمثل؛ ينبغي أن نكون بعد ١٠ سنوات من الآن في مكانة مختلفة بالكلية عمّا نحن عليه حالياً، فبقاء الحال من المُحال، لكن أيّ حال نريدُها في المستقبل؟ وأيّ تعليم نرجوه في خضم الثورات المعرفية التي تتسارع وتيرتها، ساعة

بدأ العد التنازلي الأخير لانطلاق العام الدراسي الجديد في مدارسنا، وقد شُهِرت وزارة التربية والتعليم ساعديها، ببدء دوام الهيئة التدريسية صباح الأحد، استعداداً لاستقبال الطلبة اعتباراً من يوم الثلاثاء، وتوازي مع هذه الاستعدادات، إعلان حالة طوارئ في مُختلف البيوت العُمانية؛ إذ يتأهب أولياء الأمور لسنة جديدة في مسيرة تعليم أبنائهم، فيُساعدون الخطى لشراء مُستلزمات الدراسة، وإعادة ضبط الساعة البيولوجية للطلبة، بعدما اختلت عقاربها خلال الإجازة الصيفية، فضلاً عن التهينة النفسية والإدراكية لهم، لبث الروح الإيجابية، وغرس حُب العلم في نفوسهم.. وفي خضم كل ذلك يطرح الجميع تساؤلات عدة حول مُستقبل التعليم في بلادنا، وماذا نريد من ١٢ سنة دراسية قد يلتحق بعدها الطالب بالمسار الجامعي أو ربما يكتفي؟! وعلى مدى سنوات نهوضنا الوطني، ظلّ التعليم أحد الأولويات الرئيسية التي استحوذت على جهود مُختلف فئات المجتمع، من حكومة، ومواطنين، ومؤسسات بحثية وفكرية، وقطاع خاص، ومستثمرين، وغيرهم، وذلك من منطلق أن التعليم هو الركيزة الأساسية لتطور المجتمع، والقوة الدافعة من أجل اللحاق بركب التقدم الحضاري، وألا نهضة حقيقية دون منظومة تعليمية تُعلي من شأن العلم والمعرفة وتسمو بالطالب إلى آفاق لا حدود لها من اكتساب المهارات الحياتية والخبرات العملية، وما يؤهلهم إلى وضع بصمة جليلة في مسيرة النمو والازدهار الوطني.

ونظراً لأن التعليم يُمثّل القضية المُجتمعية الأولى، ومحور اهتمام الجميع، فإنّ الإسهامات الفكرية والمعرفية الرامية إلى الارتقاء بالتعليم وتنميته وتعزيز فوائده، ليس على الطالب وحسب؛ بل على كل أفراد ومؤسسات المجتمع، تتزايد وتيرتها مع بداية كل عام دراسي. لكننا في هذا المقال

مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.. المسؤولية والتنمية المستدامة

مروان بن تركي يفتتح «منتدى شركاء المسؤولية الاجتماعية والاستدامة».. غداً

الرؤية - هيثم صلاح

يرعى صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، صباح غدٍ الإثنين، حفل افتتاح أعمال منتدى شركاء المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ٢٠٢٣، والذي ينعقد تحت مظلة المنتدى العُماني للشراكة والمسؤولية الاجتماعية، بتنظيم من جريدة «الرؤية» والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وذلك بفندق ميلينيوم صلالة، تحت عنوان «مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.. المسؤولية والتنمية المستدامة»، مع حضور ضيف شرف المنتدى، الشيخ الدكتور ثاني بن علي بن سعود آل ثاني عضو مجلس إدارة مركز التوفيق والتحكيم التجاري بغرفة تجارة وصناعة قطر، والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية.

ويستهدف المنتدى الوصول لممارسات مُستدامة يتعرّز معها مبدأ مواطنة الشركات؛ من أجل أن يُصبح قطاع الأعمال جزءاً من الحلول المساعدة على تحقيق الاستدامة الدائمة وفق الرؤى المستقبلية والخطط المنفذة لها. وفتحت أعمال المنتدى بكلمة لأمين العام المكرم حاتم بن حمد الطائي رئيس التحرير رئيس اللجنة الرئيسية، فيما يلقي بيان الافتتاح البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وتقدّم سعادة سلمى بودينة المدير العام للشبكة الوطنية لاتفاق العالمي للأمم المتحدة بالمملكة المغربية، كلمة ضيف الشرف، تليها الكلمة الرئيسية وتقدمها صاحبة السمو السيدة خديجة بنت جيفر آل سعيد السفيرة الدولية للمسؤولية الاجتماعية، بينما يُقدّم ورقة العمل



مروان بن تركي آل سعيد



د. ثاني بن علي آل ثاني

التنمية المستدامة سامي العدواني من دولة الكويت.

أمّا المحور الثاني، فيحمل عنوان «شركاء المسؤولية والاستدامة»، وتستقبله المستشارة هديل السبتي مستشار رئيس مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية للعلاقات الخارجية، بعرض تجربة، ويقدم المكرم الشيخ علي بن ناصر المحروقي السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية عضو مجلس الدولة، العرض الثاني، فيما يُقدّم العرض الثالث الشيخ خالد بن عبدالله المسن الخبير الاقتصادي ومستشار التنمية المستدامة والعضو الفخري بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، أما عرض التجربة الرابعة فيقدمه من المملكة العربية السعودية نايف بن صلاح بودي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الجبر الخيرية، ويختتم الكاتب والإعلامي عبيدلي العبيدلي مؤسس ورئيس جمعية الشركات البحرينية للتقنية (BTECH)، أعمال هذا المحور

بعرض تجربة حول رقمنة التمويل الجماعي. ويُصاحب أعمال المنتدى في يومه الثاني، ورشاش تدريبيتان، يُقدّم الأولى منها الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم نائب رئيس الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، بعنوان «تصميم برامج الاستثمار المجتمعي وقياس مؤشرات الأداء»، فيما تحمل الورشة الثانية عنوان «برنامج الاستثمار الاجتماعي في المنظمات» ويقدمها سعادة المستشار فايز العمري رئيس المركز الأممي لخدمات المانحين بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

وتنطلق أعمال المنتدى بشراكة إستراتيجية مع بلدية ظفار، وبرعاية ذهبية من شركة تنمية نفط عُمان، ومؤسسة مؤسسة عبدالعزيز ومحمد عبداللطيف أبناء حمد الجبر الخيرية «مؤسسة الجبر الخيرية» من المملكة العربية السعودية، والرأي الفضي شركة الشرق الأوسط للحفر والخدمات المتكاملة «ميدوسكو». وقد اختارت اللجنة الرئيسية لأعمال المنتدى موضوع الدورة الحالية انطلاقاً من كون الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) مبادئه العشرة هو أكبر عمل تطوعي يحظى بتوافق عالمي لحماية ورعاية المسؤولية الاجتماعية؛ بما يضمنه من تعميم للمبادئ العشرة للاتفاق فيما يتعلق بالأنشطة التجارية حول العالم، وتحفيز الإجراءات لدعم الأهداف العالمية للأمم المتحدة بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تتوّع مبادئه وفق أربعة محاور رئيسية؛ تشمل: حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، إضافة لحثّ الشركات على تبني وتفعيل ودعم مجموعة من المبادئ والقيم الأصلية المعززة لدور قطاع المسؤولية الاجتماعية.



مسقط - الرؤية

بالتنوع الثقافي مشيراً إلى جهود سلطنة عمان لتعزيز هويتها الثقافية وتعزيز مساهمتها في المشهد الثقافي العالمي، حيث اعتمدت رؤية «عمان ٢٠٤٠» ضمن أولوياتها الوطنية الهوية والتراث والثقافة الوطنية، وتبنت العديد من السياسات الثقافية ممثلة بالاستراتيجية الثقافية التي تمثلت أهم أهدافها في تعزيز الهوية الثقافية والعمل على استدامة الثقافة والحفاظ على المعرفة الثقافية وتطويرها والتعاون الدولي والحفاظ على التراث الثقافي غير المادي. وتفعيلاً لمشاركتها في اجتماعات المجموعة الثقافية لمجموعة العشرين، تشارك سلطنة عُمان كذلك في «بينالي متحف بيهار ٢٠٢٣»، وهو حدث فني مميز يجمع بين أفضل الفنانين من مختلف أنحاء العالم. وفي الجانب الأدبي، شاركت سلطنة عمان في الإصدار الأدبي «تحت سماء واحدة» الذي يجمع بين طباته قصائد ونصوص مختارة من شعراء وأدباء من جميع دول العشرين المشاركة حيث تم اختيار قصيدة «رسائل في العشق والخراب» للدكتور الشاعر هلال الحجري.

افتح حساب لطفلك وامنحه

أفضل بداية لمستقبله

24775777 | www.maisarah-oman.com

للمزيد من المعلومات

يرجى مسح الكود



البنك الإسلامي

Islamic Banking Service



العودة إلى المدارس

60840 معلما يبدأون العام الدراسي الجديد اليوم إيدانًا بقرع أجراس الطابور الصباحي الثلاثاء



يبدأ اليوم العام الدراسي الجديد (٢٠٢٣ / ٢٠٢٤) بعودة أعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية والوظائف المرتبطة بهما والفئات المساندة لهما في أعمالهما مختلف مدارس السلطنة، وبلغ عدد المعلمين هذا العام في المدارس الحكومية ٦٠٨٤٠ معلماً ومُعلمة بنسبة تعمين بلغت ٨٧,٥% وموزعين على ١٢٧٠ مدرسة، كما بلغ عدد الإداريين والفنيين بالمدارس الحكومية ١١٥٠٩ إداريين وفنيين منهم ٤٥٨٧ من الذكور و٦٩٢٢ من الإناث، بنسبة تعمين بلغت ٩٩,٨%. وفي مدارس التربية الخاصة، بلغ عدد المعلمين ٢٨٤ معلماً ومعلمة بنسبة تعمين بلغت ٩٣,٥%، وإجمالي عدد الإداريين في مدارس التربية الخاصة ٦٥ إداريا وإدارية بنسبة تعمين بلغت ٨٥,٤%. وأنهت وزارة التربية والتعليم خلال الفترة الماضية إجراءات تعيين ٥٦٩٣ معلماً ومعلمة ممن اجتازوا الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية لهذا العام الدراسي، منهم ٧٤٠ معلماً بنسبة ١٣%، و٤٩٥٣ معلمة بنسبة ٨٧% من إجمالي عدد الذين تم تعيينهم؛ لسد الاحتياج الفعلي من الهيئات التعليمية في مختلف التخصصات.

الرؤية - محمد بن علي الرواحي

نسبة التعمين
بالمدارس الحكومية
بلغت 87.5 %

تعيين 5693 معلماً
ومعلمة لسد
الاحتياج بمختلف
التخصصات

الجامودي: برامج
متنوعة لتمكين
المُعلمين الجدد
ودعم مسيرتهم
المهنية

أمبوسعيد:

البرنامج
الاستراتيجي
للمعلمين
يستهدف تطوير
الأداء لتحسين
فرص التعلم



عائشة الحوسنية



إنتصار أمبوسعيد



طلال العدوي

تتذكر اصوات الطلبة والطالبات وهم في انتظار الحافلات والازدحام المروري في الطرقات وأولياء الأمور وهم ينصجون أبناءهم وبناتهم، كل شيء يتعلق بالمدرس في العام الماضي مازال عالقا بذاكرتي، وسأعمل بجهد لأساعد هذا الجيل على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم وأطوقهم بطوق النجاح، وسأحفزهم للإقبال على التعلم والتميز، وسأحاول أن أشبع عقولهم بالأفكار الملهمة وأغذي قلوبهم بحب الجهد والاجتهاد والمنافسة لنيل المراتب العليا.

وقال عيسى بن محمد الرواحي معلم لغة عربية من مدرسة عبدالله بن رواحة للتعليم الأساسي بتعليم محافظة الداخلية: «العودة إلى المدارس تختلط فيها مشاعر المعلم بين مفارقة الإجازة والراحة والدعة، إلى الشوق لعلم دراسي جديد وطلبة جدد وربما إلى منهج جديد، فما إن يستلم المعلم جدولته المدرسي ويعرف منهجه الذي سيدرسه حتى يشمر عن ساعد الجهد، ويبدأ خطواته الأولى في التحضير الجيد، ووضع الخطة الفصلية، وتجهيز السجلات، والبحث عن الوسائل المتنوعة المعينة له على تنفيذ المنهج باتقان، وعلى المعلم أن يدرك أن إيصال المعلومة إلى الطالب تحتاج إلى فن، وتحتاج إلى أدوات مساعدة، فالأمر لا يخلو من تحديات، وعليه أن يستثمر التقنية الحديثة في تسهيل وصول المعلومة إلى ذهن الطالب، أو في ترسيخها فيه».

المرحلة الثانية، كما سيتم ترميز أجهزة التكيف الجديدة في مبنى المديرية والمباني التابعة لها ومدارس المحافظة التعليمية، والمباني التابعة لها بالباركود، وتم الانتهاء من توزيع أغلب الكتب المدرسية للمدارس وفق الحصة المعتمدة لكل مدرسة، كذلك تم التحضير لتنفيذ برامج تدريبية هادفة ومتنوعة لرفع كفايات المتدربين لوظيفة مساعد مدير مدرسة، وبرامج أخرى لرفع كفايات المتدربين لوظيفة مدير مدرسة، كما سيتم عقد لقاءات مع مساعدي مديري المدارس المكلفين بإدارة المدرسة، إضافة لعدد من البرامج الإثمانية والتدريبية لمشرفي، ومعلمي المواد الدراسية والإداريين وغيرها من الفئات المساندة».

ظروف مثالية

وتحدثت عائشة بنت خليفة الحوسنية معلمة مجال ثان من مدرسة شمس المعارف بتعليمية مسقط عن بداية العام الدراسي والاستعداد الذي تقوم به قائلاً: «عند بداية كل عام دراسي أذكر مقولة آلان كوين: لا تنتظر حتى تصبح الظروف مثالية للبدء.. إذ تجعل البداية الظروف مثالية، ومع شروق شمس أول أيام العام الجديد أجزم أن عقبات الماضي تتحول إلى بوابات تؤدي إلى بدايات جديدة، اليوم الأول من العام الدراسي الجديد هو بمثابة عيد واحتفال بالأحلام والأمنيات الجديدة، دائماً ما

والمعلبات على مستوى مديريات ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية، مستمرة بهدف تحقيق الأهداف المرسومة للرقى بالمسيرة التربوية كل عام دراسي».

استعدادات متكاملة

وأكد الدكتور ناصر بن سالم الغنوصي مدير عام تعليمية محافظة جنوب الباطنة، أن تعليمية المحافظة استكملت استعداداتها للعام الدراسي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ في كافة الجوانب الإدارية والفنية للدوائر وأقسام المديرية ومدارس المحافظة وفق الخطط الموضوعية، بما يُحقق أهداف الإفادة في العملية التعليمية وبما يتواءم ورؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وبيّن أن عدد المعلمين الجدد المعيّنين في المحافظة لهذا العام بلغ ٢٤٧ معلماً ومعلمة، منهم ٦٥ معلماً و٢٨٢ معلمة، كما بلغ عدد المعلمين المنقولين للمحافظة ٣٨٧ معلماً ومعلمة منهم ٥٨ معلماً و٣٢٩ معلمة، وتم توزيعهم على المدارس وفق الشواغر المتاحة، لافتاً إلى أن المحافظة تحتضن هذا العام ٧٥٧٩ معلماً ومعلمة، و١٠٨٤ من الإداريين والوظائف المساندة، في حين يبلغ عدد المدارس ١٥٣ بزيادة أربع مدارس عن العام الماضي، لتستقبل ١٠١٦٦ طالباً وطالبة في كافة مدارس ولايات المحافظة. وتابع: «تم الانتهاء من المرحلة الأولى في عملية إحلال أجهزة التكيف بالمدارس، وجار استكمال

العدوي: التنسيق
مع القطاع الخاص
لتقديم مزايا
وعروض للمعلمين
الجدد

الغنوصي:
تعليمية جنوب
الباطنة أنهت
استعدادات
استقبال المعلمين
والطلبة

الحوسنية: اليوم
الأول من العام
الدراسي بمثابة
عيد

الرواحي: على
المعلم استثمار
التقنية الحديثة في
التدريس

وقال الدكتور سليمان بن عبدالله الجامودي المدير العام للمديرية العامة للإشراف التربوي، إن الوزارة ممثلة بالمديرية العامة للإشراف التربوي تبنت عدة آليات لاستقبال المعلمين الجدد، ومن أبرزها تنفيذ البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد في مناطق الإقامة الحالية، والذي يهدف إلى تحقيق تكوين اتجاهات إيجابية نحو مهنة التعليم، وتمكين المعلمين الجدد ودعم مسيرة نموهم المهني في عمليتي التعلم والتعليم، بالإضافة إلى إكساب المعلمين الجدد المعرفة والاتجاهات والمهارات الوظيفية لتهيئتهم لممارسة عمليتي التعلم والتعليم. وأشارت الدكتورة إنتصار أمبوسعيد المديرية العامة للمعهد التخصصي للتدريب المعلمين، إلى أن المعهد التخصصي للتدريب المهني نفذ البرنامج الاستراتيجي للمعلمين العُمانيين الجدد وذلك ضمن خطة التدريب للعام الدراسي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، وهو برنامج مدته عام واحد فقط ويتكون من فترتين موزعة إلى أسبوعين تدريبيين، حيث يستهدف البرنامج المعلمين العُمانيين الجدد في المدارس الحكومية، والهدف العام منه هو تطوير أدائهم ليصبحوا معلمين فاعلين ومبدعين يقدمون على اكتشاف طرائق تدريس جديدة لتحسين فرص التعلم لجميع الطلبة في صفوفهم.

وأوضح طلال بن ناصر العدوي المدير العام المساعد للمديرية العامة للشؤون الإدارية لتنمية الموارد البشرية، أن المديرية أدرجت في خطتها مجموعة من الأفكار والرؤى، والتي سوف تساهم في تعزيز جهود الوزارة الرامية إلى تهيئة وتحفيز المعلمين الجدد، حيث سعت المديرية بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص للحصول على مزايا وعروض يمكن أن تقدم لهذه الفئة من المعلمين؛ حيث تم التنسيق مع بعض البنوك المحلية والمؤسسات الصحية والمؤسسات التي تعمل في نطاق التأمين لتقديم بعض العروض، والإعلان عنها في موقع الوزارة الإلكتروني للاستفادة منها، مضيفاً: «إن عمليات الاستعداد والتعاون والتنسيق التي اتخذتها المديرية العامة للشؤون الإدارية لمتابعة المنتسبين الجدد للهيئة التدريسية من المعلمين

«انتخابات الشورى»..

معركة البحث عن الكفاءات لتلبية التطلعات الوطنية

«مختصون يسلطون الضوء على معايير اختيار المترشح.. و«الوعي المجتمعي» الأساس لبرلمان ناجح



الرؤية - سارة العبرية



ويؤكد الدكتور خالد بن حمد الغيلاني باحث في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي، ضرورة توفر عدد من الصفات في المترشح لانتخابات مجلس الشورى، مثل الرغبة الصادقة والأكيدة للإسهام في البناء والتطوير وخدمة الوطن من خلال حضوره ومشاركته في العملية التشريعية، والقدرة على القيام بمتطلبات العمل الوطني التشريعي من خلال مؤهلاته العلمية والعملية وقدرته على إدارة الوقت وتنظيم عمله، بالإضافة إلى أن يكون مثقفاً وعلى اطلاع بواقع الشأن المحلي ومتطلبات التنمية الوطنية.

شروط واجبة

وحددت المادة (١٥) من قانون مجلس عُمان رقم ٧ لسنة ٢٠٢١ الشروط الواجب توافرها في من يترشح لعضوية مجلس الشورى وهي: أن يكون عُمانياً الجنسية بصفة أصلية، ألا يقل سنه عند فتح باب الترشح عن ثلاثين سنة ميلادية، ألا يقل مؤهله العلمي عن دبلوم التعليم العام، ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو رد إليه اعتباره، وأن يكون مقيداً في السجل الانتخابي في الولاية المترشح عنها، ألا يكون منتسباً إلى جهة أمنية أو عسكرية، ألا يكون محجوراً عليه بحكم قضائي، ألا يكون مصاباً بمرض عقلي.

كما نصت المادة (٥٤) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى على العقوبات التي يجوز توقيعها على المترشحين المخالفين للقانون أثناء الحملات الانتخابية، والتي تضمنت: أن

مرتكب هذا الفعل يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (١٠) عشرة أيام ولا تزيد على سنة واحدة، وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) ألف ريال عُمانِي، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكل من ارتكب عمداً أيّاً من الأفعال الآتية ومن بينها مخالفة القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية.

تقييم المترشحين

ويرى هلال بن حمد السعيدني خبير قانوني ومهتم بشؤون مجلس عُمان، أن عملية اختيار المرشح المناسب في هذه الانتخابات تعتمد على وعي الناخبين، موضحاً: "يجب على الناخب الاستماع أو قراءة البرنامج الانتخابي للمترشح، وحضور التجمعات الانتخابية وسؤال المرشح عن أفكاره وماذا ينوي أن يفعل تجاه بعض القضايا التي تهم شريحة واسعة من المجتمع العُماني، وسؤال من يعرفون المترشح عن إنجازاته في مجال الخدمة المجتمعية والخبرة العلمية والعملية، والمقارنة بين جميع



د. محمد المشيخي

المترشحين بناءً على ما ذكر أعلاه واختيار من يرى فيه القدرة والكفاءة على تمثيل المجتمع". كما يُشدد على ضرورة التزام عضو مجلس الشورى بالصلاحيات الممنوحة له واستخدامها في إطارها الصحيح وبما يحقق المصلحة العامة، والمبادرة إلى تسخير كل السبل التي تعينه على أداء مهامه خصوصاً في جانب التشريع والرقابة، مبيناً: "فمثلاً عليه أن ينقل هموم المجتمع للمجلس، ويعكس ذلك في صورة تشريعات أو أدوات رقابية توجه للمسؤول المعني".

البرامج الانتخابية

من جهته، يقول الدكتور خالد الغيلاني: "الناخب يعلم جيداً قدرات كل مرشح من مرشحي ولايته، وعليه كذلك معرفة اختصاصات المجلس، لا زال هناك خلط واضح بين مجلس الشورى ودوره التشريعي والمجلس البلدي ودوره الخدمي والتنظيمي، فإن كان المترشح لعضوية المجلس يعد الناخبين بالمرافق والمنشآت وتوفير العمل وغيره مما يغازل به المترشحون جمهور الناخبين، فهذا مترشح لا يعلم حقيقة عمل مجلس الشورى وحرى بالناخب الابتعاد عن مثل هؤلاء، كما لا بد أن يعلم الناخب أن الصوت أمانة عظيمة وللوطن واجب عليه في حسن الاختيار والدفع بذوي الكفاءات والقدرات بعيداً عن كل عصبية ومصلحة خاصة".

ويتابع: "العضو يمثل ولايته من خلال المشاركة الفاعلة في مشاريع القوانين وتحليلها ومعرفة مؤثراتها والناجح منها، وبالتالي كلما كان العضو فاعلاً في القيام بمهام عمله في المجلس كانت النتائج واضحة، ويجب على العضو التجرد التام من التبعية لولايته فهو تحت قبة المجلس يخدم عُمان في إطار مسار تشريعي واضح، وعليه ألا يغفل هذا الهدف، وأما مشاركة أهل ولايته فهذا من باب العمل



د. خالد الغيلاني

المجتمعي وليس الشوري". ويوضح الدكتور محمد بن عوض المشيخي باحث ومختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري، أن البرنامج الانتخابي بمثابة العرض الذي يقدمه المترشح لكي يعبر عن نفسه وما يمتلكه من قدرات، ويجب أن تتاح الفرصة للمترشحين لكي يعلنوا عن هذه البرامج ويروجوا لها من خلال الدعاية الانتخابية التي تساهم في الوصول إلى الجمهور داخل الولاية ويشير إلى أن البيانات العاجلة تعد من الأدوات الرقابية التي يستخدمها أعضاء مجلس الشورى لتبسيط الضوء على قضية تهم المجتمع للبحث عن حلول لها، إذ شهدت الفترة التاسعة تقديم العديد من هذه البيانات التي سلطت الضوء على قضايا مثل الطيران العُماني وتعدد ملفات الباحثين عن العمل.

الغيلاني: على المترشح أن يكون مثقفاً ومطلعاً على الشأن المحلي ومتطلبات التنمية الوطنية

السعيدني: اختيار المترشح المناسب يعتمد على وعي الناخبين

المشيخي: على الناخبة أن تثق في قدرات شقيقتها المترشحة وتؤمن بدورها المهم داخل المجلس

ضرورة لوجود مكتب لأعضاء المجلس في الولايات، لأنهم يقومون بعمل تشريعي وليس خدمي مثل المجالس البلدية، إلا أن أعضاء المجلس عليهم أن يكونوا على تواصل مستمر مع أفراد المجتمع خاصة الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما المشيخي فيؤكد أن فكرة تخصيص مكتب للعضو في الولاية أمر جيد لأنه سيسهل عليه التعرف على متطلبات المواطنين والتواصل معهم، مضيفاً: "لكن في الفترة الماضية كشفت عورات هذه المكاتب بسبب تعطيل العمل والآخر في السرد وحل المسائل، ومن الأفضل القيام بزيارات ميدانية بين الفترة والأخرى".

ومن وجهة نظر السعيدني، فإن فكرة المكتب بالنمط التقليدي لم تعد مطروحة حالياً خصوصاً مع الثورة الحاصلة في مجال الاتصالات والتواصل؛ إذ إنه يمكن التواصل مع العضو عن طريق الهاتف النقال أو الواتساب أو الإيميل أو غير ذلك من وسائل التواصل الاجتماعي، وربما يحتاج العضو لشخص آخر يساعده في تنظيم عمليات التواصل مع الآخرين.

أدوار ومسؤوليات

يُشدد الدكتور خالد الغيلاني على ضرورة قيام عضو المجلس بالبحث عن جوانب القصور في القوانين وتطورها لتكون منسجمة مع متطلبات المرحلة الراهنة، وأن يركز على دوره الرقابي والتشريعي وألا يقدم وعوداً بتنفيذ الخدمات لأن هذا ليس من صميم اختصاصاته.

ويوضح الدكتور محمد أن أعضاء المجلس لديهم ما يُعرف بالبيانات العاجلة وقد استخدمت بشكل جيد في العديد من القضايا، وبالتالي يستطيع العضو أن يعقد مؤتمراً صحفياً خلال فترة الانعقاد ويتحدث في بيان عن قضية من القضايا التي تهم المواطنين.

ويقول الدكتور هلال السعيدني إنه يجب أن يفرق عضو مجلس الشورى بين دوره ودور عضو المجلس البلدي، لأن قضايا المواطنين الفردية يمكن معالجتها على مستوى المجلس البلدي، أما المواضيع التي تهم شريحة أو فئة من المواطنين فهذه تخص عضو مجلس الشورى، الذي عليه من خلال الصلاحيات الممنوحة له أن يبادر بتقديم الأفكار والحلول والتشريعات التي تعين على حلحلة هذه الملفات الحساسة، ولكن عليه أن يراعي عدم استئثار الرأي العام إعلامياً عند القيام بذلك، مثل أن يشارك في بلورة بعض الأفكار البناءة الخاصة بقانون العمل وغيرها من القوانين.

ويتابع: "على العضو أن يكون متخصصاً في مجال مُعين وملماً بالجوانب الأخرى، وعليه أن يسعى لمعرفة الإطار القانوني والتشريعي الذي يعمل من خلاله المجلس، وأن يبادر بالاستفسار والسؤال إذا تعذر عليه معرفة شيء ما، بحيث يتمكن من تكوين فكرة واقعية عن عمل مجلس الشورى ودوره وحدود صلاحيته وكيف يمكن استخدامها".

ويفترض الدكتور خالد الغيلاني أن تكون معرفة العضو واسعة ومناسبة بالقدر الذي يمكنه من أداء دوره وأن ينال قدرًا من التدريب الذي يمكنه من هذه المهارات وأن يشتغل على نفسه بالاطلاع والمتابعة.



د. هلال السعيدني

المجتمعي وليس الشوري". ويوضح الدكتور محمد بن عوض المشيخي باحث ومختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري، أن البرنامج الانتخابي بمثابة العرض الذي يقدمه المترشح لكي يعبر عن نفسه وما يمتلكه من قدرات، ويجب أن تتاح الفرصة للمترشحين لكي يعلنوا عن هذه البرامج ويروجوا لها من خلال الدعاية الانتخابية التي تساهم في الوصول إلى الجمهور داخل الولاية ويشير إلى أن البيانات العاجلة تعد من الأدوات الرقابية التي يستخدمها أعضاء مجلس الشورى لتبسيط الضوء على قضية تهم المجتمع للبحث عن حلول لها، إذ شهدت الفترة التاسعة تقديم العديد من هذه البيانات التي سلطت الضوء على قضايا مثل الطيران العُماني وتعدد ملفات الباحثين عن العمل.

دور المرأة التشريعي

ويُبيّن الغيلاني أن المرأة جزء رئيسي من المجتمع وأن حضورها داخل المجلس مهم جداً وإسهاماتها واضحة على الرغم من قلة عدد عضوات مجلس الشورى، مضيفاً: "المجتمع له خصوصيته التي تدفع في كثير من الولايات بالرجل لاعتبارات وأسباب مختلفة، لكن مع مرور الوقت ستزيد مشاركة المرأة خاصة إذا اقتنعت بها أختها الناخبة بشكل أكبر".

وفي هذا الإطار، يلتفت هلال بن حمد السعيدني إلى أن الأمر متروك للمجتمع لاختيار من مثله بعيداً عن جنس المترشح، مبيناً: "على كل حال تجري موازنة نقص عدد العضوات في مجلس الشورى بالتعيين الذي يحصل من قبل الحكومة في مجلس الدولة، بحيث يتحقق نوع من التوازن بين الجنسين، والمجلسان كما يعرف الجميع يرتبط عملهما معاً في بعض الجوانب خصوصاً التشريع".

ويذكر الدكتور محمد بن عوض المشيخي أن من بين أسباب قلة أعداد النساء في مجلس الشورى، الحاجة إلى مزيد من التوعية والتثقيف في وسائل الإعلام المختلفة، وأن تثق المرأة الناخبة في شقيقتها المترشحة، لافتاً إلى أن هذه المشكلة متكررة في كثير من الدول العربية والأجنبية.

مكتب لكل ولاية

واختلفت الآراء حول وجود مكتب لكل عضو بمجلس الشورى في ولايته لاستقبال المواطنين بصفة مستمرة، إذ يرى الغيلاني أنه لا توجد

رؤية عُمان 2040

نقدم بثقة Moving Forward with Confidence

فرص استثمارية

تعلن وزارة التنمية الاجتماعية عن رغبتها في طرح المزايدات التالية:

رقم المزايدة	رقم القطعة	مربع / الموقع	نوع الاستعمال	اسم المزايدة
2022/17	60	ولاية مطرح / دارسيت	سكني	استثمار وإدارة المبنى
2023/22	4	ولاية البريمي / صعراء الجديدة	سكني	تأجير وإدارة المبنى

❖ يمكن للشركات ومؤسسات القطاع الخاص الراغبة في استئجار لعدد من المباني التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية حسب ما ذكر بالمزايدات المشار إليها أعلاه، وكما يمكن الحصول على كراسة الشروط والمواصفات من قسم الخزينة بدائرة الشؤون المالية بديوان عام الوزارة بمرتفعات المطار أو دائرة الشؤون الإدارية والمالية بالمديريات العامة للتنمية الاجتماعية بالمحافظات، وذلك ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2023/08/27 وإلى يوم الخميس الموافق 2023/09/14 مقابل مبلغ وقدره (25) خمسة وعشرون ريالاً عُمانياً (لا ترد).

❖ يُقدم في العطاءات ضماناً بنكيًا أو شيكاً معتمداً من أحد المصارف العاملة بسلطنة عُمان بمبلغ وقدره (1%) من قيمة الإيجار السنوي معنوياً باسم «وزارة التنمية الاجتماعية» ساري المفعول لمدة (3) أشهر من تاريخ تقديم العطاء، وكل عطاء لا يستوفي الضمان المطلوب لن ينظر فيه.

❖ تُقدم العروض في مظارييف مختومة بالشمع الأحمر ومعنونة باسم وكيل وزارة التنمية الاجتماعية رئيس لجنة المناقصات الداخلية، على أن توضع العطاءات في صندوق المناقصات الموجود بمكتب مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالطابق الثالث بمبنى ديوان عام الوزارة بمرتفعات المطار أو دائرة الشؤون الإدارية والمالية بالمديريات العامة للتنمية الاجتماعية بالمحافظات، في موعد أقصاه الساعة (11:00) الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2023/10/05 كموعد نهائي لاستقبال العطاءات على ألا يُكتب على المظروف اسم مقدم العطاء أو ما يشير إليه.

www.mosd.gov.om

الاحتفاء بالمشاركين في مسابقة «الرؤية العربية لحفظ القرآن» بالعوابي

العوابي- خالد بن سالم السبياني

رعى سعادة بدر بن ناصر الشريقي عضو مجلس الشورى وممثل ولاية العوابي، حفل ختام مسابقة الرؤية العربية لحفظ القرآن الكريم بالولاية، وذلك بحضور شيوخ وأعيان الولاية ورؤساء الفرق الرياضية وحفظة كتاب الله والمشاركين في المسابقة.

بدأ الحفل بتلاوة آيات من القرآن الكريم بصوت المقرئ يوسف بن عابد الخروصي، ثم ألقى طلال بن محمد البحري الرئيس التنفيذي للشركة المنظمة للمسابقة، كلمة تحدث فيها عن أهمية حفظ القرآن الكريم وإقامة حلقات التلاوة في المساجد ومدارس القرآن الكريم، وتطبيق التعليم التي وردت في القرآن الكريم بالحياة اليومية.

وتضمنت فقرات الحفل إقامة حوار للطلبة المشاركين في المسابقة وهم: سارة بنت أحمد



الحراصية الفائزة على مستوى المحافظة، وعبدالله بن حمد الخروصي وجنات بنت سيف العبري من المشاركين في المسابقة، والذين أكدوا حرصهم على حفظ القرآن ولجان التحكيم، وتم تقديم هدية تذكارية



لراعي الحفل. يشار إلى أنَّ إدارة المسابقة حرصت على تطويرها هذا العام من خلال تشكيل مجلس إدارة مستقبل للتخطيط والإعداد والتنظيم والنشر والإعلان عن تفاصيل المسابقة، بالإضافة إلى إضافة

مستويين للذكور والإناث، الأول من عمر ٣-٧ سنوات في حفظ وتجويد جزء عم فقط، والمستوى الثاني من عمر ٨-١١ عاما في حفظ وتجويد جزئي عمّ وتبارك فقط، إضافة لتوسع المسابقة من ناحية الرقعة الجغرافية لتضم

تكريم المشاركين في ختام ورشة «السعفيات المطورة» بوادي المعاول

وادي المعاول- الرؤية

نظم نادي الشباب بولاية وادي المعاول ممثلا في لجنة «لترقي» حفل ختام حلقة عمل «السعفيات المطورة» التي استمرت على مدار أسبوع، بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محافظة جنوب الباطنة، وذلك تحت رعاية جناب السيدة الدكتورة بسمة بنت فخري آل سعيد، وبحضور سعود بن سعيد بن هلال المعولي نائب رئيس المجلس البلدي بالمحافظة وممثل ولاية وادي المعاول ورئيس لجنة لترقي. وعلى هامش الحفل، أقيم معرض للمشغولات اليدوية من إنتاج ١٥ متدربة، كما اشتمل الحفل على العديد من الفقرات المتنوعة، مثل فيلم «وادي المعاول من السماء» وتوزيع الشهادات على المشاركين، وتقديم هدية تذكارية لراعية الحفل. وقال زينب بنت بشير الرواحية نائبة



رئيسة جمعية المرأة العمانية بوادي المعاول: «نشكر القائمين على إحياء هذه الورشة التي من خلالها استفدنا وتعلمنا كيفية استغلال السعفيات في حياتنا، ونتمنى أن نقدم ما يفيد

المعلمون الجدد بالبريمي يشيدون بمحتوى البرنامج التعريفي

البريمي- ناصر العبري

اختتمت المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة البريمي البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد، والذي هدف إلى تسليط الضوء على مستجدات العملية التعليمية والتوعية بالمشايخ التربوية المطبقة على مستوى الوزارة، إضافة إلى تنمية مهاراتهم المعرفية ورفع كفاءاتهم المهنية، وتهنيتهم لممارسة عمليتي التعلم والتعليم، وإكسابهم المعرفة والاتجاهات والمهارات التي تساعدهم في أداء عملهم، وإثارة دافعيتهم نحو مهنة التدريس ومساعدة الطلبة على تحقيق أهدافهم. وقال المعلم أحمد بن خلفان الشاسمي: «البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد من البرامج المفيدة التي تقدمها وزارة التربية والتعليم في بداية الرحلة التربوية والتعليمية للمعلمين الجدد، والتي تنمي وتصلق مهارات المعلم وترفع من مستواه المهني واستعداده لبدء هذه الرحلة، وما جاء هذا البرنامج من وزارة التربية والتعليم إلا لتحقيق الأهداف المنشودة منه والمتثلة فيه معرفة الانظمة والتعليم والقوانين المنظمة للعمل». وأضاف: «اطلعت على المناهج الدراسية في



مادة التخصص ونماذج من الخطط الفصلية وأدوات التقويم الخاصة بالمادة، وذلك لتكوين فكرة مسبقة عن العمل التربوي بجانب الوقوف على مهام واختصاصات المعلم وما يجب عليه في مجال عمله، وذلك لتأديتها على أكمل وجه مع الاستفادة من الخبرات السابقة من الإداريين والمُشرفين والمُعلمين». وأشاد المعلم جابر الكلياني بالجهود المبذولة لمساندة المعلم والنهوض بمهاراته وخبراته، وتحفيزه لبدء العام الدراسي بهمة وعزم، موضحاً: «المعلم القادر على التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته المتجددة ومواكبة المبتكرات العلمية والتكنولوجيا هو الذي يساهم في النقلة النوعية للتنمية البشرية

.. 7 أوراق لإثراء معارف المعلمين في جنوب الشرقية

صور- بدر بن مراد البلوشي

اختتمت المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة جنوب الشرقية فعاليات البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م، والذي نفذته دائرة الإشراف التربوي واستندت ١٤٢٨ معلما ومعلمة، ممن التحقوا بسلك التدريس بداية هذا العام الدراسي. وهدف البرنامج إلى التعريف بالمستجدات التربوية في نظام التعليم وإكساب المعلمين الجدد المعرفة والاتجاهات والمهارات الوظيفية لتهيئتهم لممارسة التعليم، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو مهنة التعليم وإثارة دافعية المعلمين الجدد نحو مهنة التدريس وتوعية المعلمين الجدد بالمشايخ التربوية المطبقة على مستوى الوزارة والمديريات.

وقال سعود بن عبدالله الحارثي مدير دائرة الإشراف التربوي رئيس إدارة البرنامج التعريفي بالمحافظة: «قمنا بتقسيم

مسقط- الرؤية

احتفلت الكلية الحديثة للتجارة والعلوم أمس بتخريج دفعة جديدة من طلبة وطالبات المستوى الثالث لبرنامج (BTEC) الدولي، تخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات، برعاية سعادة جمال بن أحمد العبري رئيس لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى، وبحضور الدكتور موسى بن عبدالله الكندي عميد الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، وأولياء أمور الطلبة والطالبات.

ويُعد هذا البرنامج أحد مسارات التعليم التخصصي المهني في السلطنة المعتمد من قبل وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار. ويعد برنامج (BTEC) الدولي بمستوياته وتخصصاته المتعددة برنامجا بريطانيا مطبقا في العديد من دول العالم، نظرا لطبيعته العملية والمهنية وارتباطه الوثيق باحتياجات أسواق العمل في مختلف الدول والمجتمعات، ويتم تطبيقه في السلطنة بالتعاون مع مؤسسة بيرسون الدولية المتخصصة في توفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية، وهو يركز بشكل أساسي على تزويد الدارسين بالمهارات والكفايات الضرورية للاتحاق بأسواق العمل المحلية والدولية مباشرة، مع قابلية مخرجاته لمواصلة الدراسة الأكاديمية بمستوياته المختلفة، إذ يتم تحقيق هذين الهدفين من خلال معادلة خاصة للموازنة بين الجانب النظري والجانب العملي التطبيق.

صلالة- الرؤية

اختتمت المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة ظفار، البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤م، بحضور الشيخ يعقوب بن سيف الشهيمي مدير عام المديرية.

وقالت الدكتورة ميزون بنت بخيت الشحري المديرية العامة المساعدة للتعليم بالمديرية، إن البرنامج يهدف إلى توفير الدعم والتأهيل اللازم للمعلمين الجدد لمساعدتهم في التكيف مع بيئة التعليم وتطوير مهاراتهم التدريسية، مشيرة إلى أن وزارة التربية والتعليم مستمرة في تنفيذ ورش عمل تعليمية تركز على مفاهيم وتقنيات التدريس الحديثة، وطرق تنمية مهارات التخطيط والتقويم وإدارة الصف والتفاعل مع الطلبة.

وأوضحت الدكتورة فاطمة بنت أحمد بن فرج الغسانية مديرة دائرة الإشراف التربوي ورئيسة لجنة إدارة وتنفيذ البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد بالمحافظة، أن أهمية تنفيذ البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد تهدف إلى تمكينهم قبل التحاقهم بالعمل بحيث تتولد لديهم التغذية الراجعة والاطلاع والمعرفة على أساسيات العمل التربوي واكتساب المعارف والاتجاهات والمهارات التي ستعينهم على أداء مهامهم وتجعلهم قادرين على تنفيذ أدوارهم، مضيئة:

وقال الدكتور موسى بن عبدالله الكندي عميد الكلية: «يسعى برنامج (BTEC) الدولي إلى تزويد الطلاب بالمهارات التي تساهم في التوظيف بعد التخرج، ويعمل على تطوير أنماط التفكير والاتجاهات والمهارات المرتبطة بريادة الأعمال وجودة الأداء والتعلم مدى الحياة، وعلى الطلاب الاستفادة من المهارات والمعارف التي اكتسبوها من البرنامج لحياة ناجحة وتحمل المسؤوليات الوطنية». وأشادت برينسي جورج مديرة البرنامج، بدور معلمي ومعلمات البرنامج في دعم الطلاب بشكل غير محدود وبطرق إبداعية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نتائج مبهره في تعلم الطلاب وتكوين شخصياتهم وفق أهداف البرنامج وتطلعات أولياء الأمور، معربة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الكلية لتوفير بيئة تعليمية محفزة ومشجعة على التعلم، ومتجاوبة مع التطورات

التركيز على «أخلاقيات المهنة» ضمن البرنامج التعريفي للمعلمين الجدد في ظفار



«تم انتقاء حزمة من المواضيع التربوية الأساسية التي تم إعدادها من قبل مختصين من وزارة التربية والتعليم وتم تنفيذها من قبل مختصين من المحافظات، والتي تعتبر الانطلاقة المعرفية للمعلم المبتدئ متمنين للمعلمين الجدد التوفيق والنجاح». وتضمن برنامج اليوم الأول تقديم ٣ أوراق عمل الأولى بعنوان «أخلاقيات مهنة التعليم» قدمها علي بن حامد أحمد العمري رئيس قسم الموارد البشرية، والثانية بعنوان «التخطيط الفصلي واليومي» وقدمها عمر بن محمد عبدالله برهام مشرف أول جغرافيا، بينما قدمت كل من علياء بنت عقيل سالم باعمر أخصائية تشخيص وفاطمة بنت محمد أحمد الشيخ أخصائي تشخيص ثان ورقة عمل بعنوان «الاحتواء النفسي في

البيئة الصفية». وشهد اليوم الثاني تقديم ٤ أوراق عمل، الأولى بعنوان «توظيف المنصات والتقنيات الحديثة في التعليم» وقدمها سالم بن سعيد محاد العمري رئيس قسم نظم المعلومات، والثانية بعنوان «الإشراف التربوي بمدارس سلطنة عمان.. الزيارات الإشرافية» من تقديم الدكتورة فاطمة بنت عبد الله علي اليافعي مشرفة أولى مجال ثان، وقدم عوض بن سعيد أحمد الشحري أخصائي تقويم تعلم مادة التربية الإسلامية ورقة العمل الثالثة والتي كانت بعنوان «توظيف أدوات التقويم المستمر لقياس تعلم الطلبة»، وتناولت ورقة العمل الرابعة محور المناهج الدراسية وقدمتها حنان بنت عوض سعيد أوسنجلي مشرفة أولى لغة عربية بتعليمية ظفار.



سالم البادي (أبومعن)

إذا صلح التعليم.. صلت بقية القطاعات

في التنمية التعليمية؛ كونه شريكاً أساسياً في التنمية، والاستفادة من خبراته وتجاربه العلمية والعملية والمهنية والمعرفية والإبتكارية.

تعزيز الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني، وفتح قنوات اتصال وتواصل معها من أجل المساهمة في تطوير القطاع التعليمي والتربوي بالسلطنة. تشجيع ودعم دور المجتمع والأسرة في التعاون والمشاركة في العملية التربوية واستمرار التواصل بينها. تنمية قيادات التعليم من خلال تنفيذ برامج تدريبية مكثفة للمدرسين والمُشرفين التربويين لتطوير مهاراتهم القيادية ورفدهم بأحدث التقنيات والممارسات التربوية لتحفيز الإبداع والتفوق في المدارس، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين وتعزيز وتمكين صحة العقل والجسم والعاطفة، وهذا من منطلق أن أداء المعلم وجودته عنصر رئيسي في نجاح الطلاب.

توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية من خلال توفير الأجهزة والموارد التكنولوجية وتهيئة البيئة المناسبة للتقنيات الحديثة مع شبكات اتصالات، مع توفير تطبيقات تعليمية مناسبة للمناهج الدراسية.

المواهمة بين التكنولوجيا والمناهج الدراسية بحيث تكون تكاملية بمعنى تكون التكنولوجيا هي أداة تعليمية مكملة للمناهج الدراسية. وكل ما ورد أعلاه قد يساهم في رفع مستوى جودة التعليم وتعزيز المخرجات التعليمية والتقنية، وتمكين الكادر التعليمي والتربوي من أداء واجبه ودرهمه الوطني الكبير.

تسليم المستلزمات المدرسية، والتأخير في تهيئة البيئة المدرسية من معدات وأدوات، عوضاً عن المواصلات والنقل ونقص الكادر التعليمي، وزيادة القدرة الاستيعابية للمدارس وغيرها الكثير بسبب عدم تنفيذ رؤية مستقبلية واضحة وخطة شاملة ومستدامة للقطاع. وفيما يلي لدينا بعض المقترحات والأفكار التي قد تسهم في تطوير العملية التعليمية؛ ومنها:

إعادة دراسة وتقييم وتطوير التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح بالقطاع التعليمي والتربوي بالسلطنة بما يتواءم مع تقدم العلم والمعرفة والتقنيات المتطورة، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية.

تطوير المناهج الدراسية من المرحلة المبكرة ووصولاً إلى مرحلة الدبلوم العام، حسب التطور العلمي والمعرفي الذي يتواءم مع متطلبات العصر الحديث، مع الحفاظ على الهوية العمانية والثوابت الدينية.

إعداد ورسم خطط تنمية جديدة ومتطورة متكاملة مع جميع الجهات المعنية بالقطاع التعليمي تتواءم مع الإمكانيات المتاحة، ومراعاة الزيادة السكانية السنوية لكل المحافظات. ضرورة تهيئة البيئة التعليمية الجيدة للدراسة وفق أفضل التقنيات الحديثة والمتطورة والذكية، وإنشاء بيئة تعليمية محفزة ملهمة ومحفزة تشجع الطلاب على الاستكشاف والتعلم النشط، واختيار الموقع المناسب للمدارس، بحيث لا تكون بعيدة ولا تكون على الشوارع الرئيسية؛ بل قرب أو وسط المخططات السكنية. أهمية إشراك القطاع الخاص في المشاركة

بما يخض هذا القطاع التعليمي والتركيز على الارتقاء بجودة التعليم وتعزيز فعالية العملية التعليمية، وتطوير المعلمين وتوفير فرص التعليم للجميع.

السنوات السابقة أثبتت عدم تقدم تصنيف السلطنة في مؤشر التعليم عربياً وعالمياً، مع تقدرينا للجهود التي تهدف إلى مواجهة تحديات القطاع، وتحقيق نظام مستدام في جودة التعليم وفاعليته، وبالرغم من ذلك ظلت هذه الجهود غير مثمرة ولم تلَب المعايير والمقاييس العالمية المطلوبة للارتقاء بالمنظومة العامة للتعليم التي قد نفخر بها كعمانيين.

فإذا أردنا أن نسير بخطوات حاسمة في بناء جيل مستقبلي متعلم مثقف متمكن، مع توفير فرص تعليمية عادلة ومتساوية لجميع الطلاب فلا بد من إعادة النظر من جديد لبناء قاعدة متينة على أرض صلبة قوية بمنظومة تعليمية تراعي كل العوامل الناتجة عن التطور السريع والمتنامي في العالم.

ما نحتاجه اليوم في هذا القطاع هو أن ندرك تماماً أننا أمام مفترق طرق، ومسارين لا ثالث لهما؛ الأول أن نبقي كما نحن ونستمر في تأخرنا وتخلفنا عن الركب، والثاني أن نكون شعلة مضيئة لأبنائنا تثير دروبهم وتكون جسور عبور يعبر من خلالها أجيالنا إلى غدٍ مشرق. اليوم تعاني عملية التعليم لدينا بالسلطنة من أزمات، وتحديات كبيرة ربما يرجع السبب الرئيسي إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي للمنظومة التعليمية على مدى سنوات، والتي أثبتت إخفاقها في كثير من الجوانب. للأسف، ودليل ذلك الإخفاقات التي نطرا دائماً في بدايات كل عام دراسي من نقص وتأخير في

لا يختلف اثنان على أن التعليم هو البنية التحتية لأي دولة في العالم بل هو البنية والقاعدة الأساسية لانطلاقة مشاريع التنمية والبناء بالبلاد؛ فالاستثمار في التعليم كان له الأثر الكبير في نهضة الأمم والإنسانية ولنا في بعض الدول شاهد ودليل مثل: اليابان وكوريا والصين وسنغافورة وماليزيا وغيرها، وبسبب الاهتمام بالتعليم أصبحت دولا متقدمة تنموياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً وتقنياً واجتماعياً وصحياً وصناعياً وتجارياً. وقد أصبح قطاع التعليم مصدراً أساسياً ومنتجاً للعامل البشري، فإذا صلح ونجح التعليم صلت ونجت بقية القطاعات وانتعشت. وقيل انطلاقة أبنائنا وبناتنا إلى مدارسهم مع بداية العام الدراسي الجديد؛ نود أن نعرج على المسيرة أو المنظومة التعليمية في سلطنتنا العزيزة عُمان خلال الفترة السابقة، ونسلط الضوء على جوانب التقصير فيها؛ لإصلاحها وإعادتها إلى مسارها الصحيح، لنسمو وترتقي بالقطاع التعليمي إلى مستويات أعلى ومعدلات أفضل ومخرجات تعليمية مشرفة قادرة لبناء مستقبل أمنا العمانية. إن تطوير المنظومة التعليمية بالسلطنة أصبح أمراً بالغ الأهمية. إذا ما أردنا بناء جيل متسلح بالعلم والمعرفة والثقافة، ونهض بوطننا إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا لا يتأتى إلا بتكاتف جميع سلطات الدولة ومنها السلطة التشريعية والتنفيذية المتمثلة في الحكومة (وزارة التربية والتعليم) وأن تتضافر جميع الجهود في الإصرار بتحسين وتطوير النظام التعليمي بالبلاد، والعمل بأسرع ما يمكن لتنفيذ رؤية «عمان ٢٠٤٠»؛

التسامح الفكري



د. رضية بنت سليمان الحبسية

يعيش العالم اليوم في زمن ذي تنوع ثقافي وديني؛ حيث يتعايش الأشخاص ذوو الديانات المختلفة في نفس البيئة الاجتماعية، ويعد التسامح الفكري بين الأديان قاعدة أساسية للسلام والتعايش السلمي بين المجتمعات المتعددة الثقافات والديانات.

وفي هذه المقالة، سنتناول مفهوم التسامح الفكري بين الأديان وتسليط الضوء على أهميته في بناء مجتمع مُتسامح ومتناغم، كما سنركز على دور التعليم في نشر قيم التسامح الفكري والتعايش السلمي في المجتمع.

ويشير مفهوم التسامح الفكري بين الأديان إلى القدرة على قبول واحترام الآخرين الذين ينتمون إلى أديان مختلفة عن الدين الخاص بهم، ويتضمن التسامح الفكري فهماً عميقاً للمعتقدات والقيم الدينية للآخرين والتعايش معها بروح من التسامح والتفهم، فالتسامح الفكري لا يعني التخلي عن معتقدات الشخص، ولكنه يشجع على التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين مختلف الأديان.

ويساهم التسامح الفكري في خلق جو من السلام والتعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات المتعددة الثقافات والديانات، ويسهم في تعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان وتقوية الروابط الاجتماعية، كما يُساعد في تجنب الصراعات الدينية والتوترات الثقافية التي قد تُؤدي إلى انقسامات وعنّف في المجتمع، فضلاً عن ذلك، فإن التسامح الفكري يعزز التسامح الديني والحقوق الإنسانية، كما يساهم في بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

ويُعدّ فهم واحترام معتقدات الآخرين أمراً ضرورياً للتعايش السلمي والتفاهم المشترك في المجتمعات المتنوعة، ويساهم فهما لمعتقدات الآخرين في بناء الجسور بين الثقافات وتعزيز التسامح والتعايش السلمي، كما يقود الفهم العميق لمعتقدات الآخرين إلى تقبل الاختلاف، والتعلم من الآخرين، وتعزيز التعاون والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات.

وينبغي تجنب التحيز الشخصي والتحامل على الآخرين، وأن مُنحهم فرصة للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرية دون أن نسبب الحكم عليهم، ويجب أن تكون مفتحتين للاستماع والتعلم من وجهات نظر الآخرين، لأجل بناء علاقات أفضل وأكثر احتراماً وفهماً بين الأفراد والمجتمعات المختلفة. فالاختلاف يعتبر جزءاً طبيعياً وحقيقة من واقع الحياة البشرية، ومن خلال تجنب الانحياز، يمكننا تعزيز التسامح والتعايش السلمي في المجتمعات المتنوعة، ويجب أن نتذكر أن الاحترام المتبادل والتفاهم هما المفتاح لبناء جسور التواصل والتعاون بين الأفراد والثقافات المختلفة.

ومثل الحوار البناء أحد الأدوات التي تساهم في تحقيق نوعاً من التفاهم بين الأفراد والجماعات، وهو عملية تفاعلية تتضمن التواصل الفعّال بين الأفراد المختلفين في الآراء والمعتقدات، ويتميز الحوار البناء بأنه يهدف إلى تعزيز التسامح الفكري والاحترام المتبادل بين الأفراد، وتعزيز التعاون بين الثقافات والديانات المختلفة. ويعمل الحوار البناء على دحض الصور النمطية والتحامل الذي يمكن أن يكون موجوداً تجاه الأفراد من خلفيات ثقافية أو دينية مختلفة، ويساعد في توسيع آفاق المعرفة وفهم أعمق للمعتقدات والثقافات المختلفة، مما يساهم في تنمية التسامح الفكري والاحترام المتبادل، كما يمنح الحوار البناء الفرصة للأفراد للتعلم من تجارب وآراء الآخرين، وبالتالي يساعد في توسيع المدارك والفهم الشخصي للقضايا المعاصرة.

وبناء جسور التفاهم والتعاون أمر بالغ الأهمية، ويتمثل في تعزيز المعرفة المتبادلة بين الثقافات والديانات المختلفة، من خلال التعرف على قيم وتقاليد الآخرين، وتعزيز الاحترام والتسامح، كما يساعد بناء جسور التعاون في حل النزاعات والتوترات بين المجتمعات المختلفة، فعندما يتم تعزيز التعاون، يصبح من الممكن التوصل إلى حلول سلمية للخلافات وتخفيف التوترات الدينية. كما أن بناء جسور التعاون يعزز التواصل والتعاون بين المجتمعات المختلفة، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فعندما يتعاون الناس معاً بغض النظر عن

اختلافاتهم الدينية، يمكنهم تحقيق تطور وازدهار مشترك.

وإضافة إلى ما سبق، فإن بناء جسور التفاهم والتعاون يساهم في تعزيز السّلم والاستقرار في المجتمعات المتنوعة دينياً، فعندما يتم بناء علاقات إيجابية بين المجتمعات المختلفة، يقلل احتمال وقوع الصراعات والتوترات الدينية، وبالتالي يحقق المجتمع السلام والاستقرار. ومن خلال بناء جسور التفاهم والتعاون، يمكن تعزيز القيم الإنسانية المشتركة بين المجتمعات المختلفة، إذ أن الاهتمام المشترك بالعدالة، والتعاطف، وحقوق الإنسان يعزز الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي.

وحول دور التعليم في نشر قيم التسامح الفكري، فالتعليم يلعب دوراً حاسماً في نشر قيم التسامح الفكري وتعزيزها في المجتمعات، فهو يساعد على زيادة الوعي بالمعرفة حول قيم التسامح وأهميتها في المجتمع، وتشجيع الأفراد على التفكير بصورة مفتوحة ومتسامحة تجاه الآخرين، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والتوعية بأهمية قبول واحترام الآخرين. ويساعد التعليم في تنمية المهارات الاجتماعية التي تعزز التسامح الفكري، التي تمكّن الأفراد من التفاعل بشكل إيجابي مع الآخرين، وتعزيز الاحترام والتعاون المتبادل، ومن هذه المهارات: التواصل الفعّال، والاستماع القائم على الاحترام. ويعمل التعليم أيضاً على تعزيز قيم التعايش والتنوع في المجتمعات، وهذا يساهم في تعزيز التسامح الفكري، ويشجع الأفراد على قبول الآخر وتقدير تنوع الثقافات والمعتقدات، وذلك من خلال التركيز على قوة التعاون والتفاهم بين الأفراد من خلفيات مختلفة. كما يساهم التعليم أيضاً في مكافحة التمييز والتحيز الذي يستند إلى الجنس، والعرق، والدين، والثقافة، والمعتقدات، من خلال تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة، بما يعزز التسامح الفكري ويحقق تقبل الآخر بلا تمييز، وبالتالي الحفاظ على أمن واستقرار الأوطان.

وستتناول من خلال محور التعليم أهمية تضمين التسامح الديني في المناهج الدراسية، فهو يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين الأديان المختلفة، إذ يعمل على زيادة الفهم والاحترام بين الطلاب من خلفيات دينية متنوعة، وتعزيز الوعي بالمعتقدات والقيم الدينية المختلفة، وتشجيع الاحترام المتبادل والتسامح الديني، لتنشئة أجيال قادرة على التعايش معاً، بعيداً عن الصراعات المذهبية والطائفية، أو إثارة الفتن والضغائن بين أبناء المجتمع الواحد.

ويؤدي تضمين التسامح الديني في المناهج الدراسية إلى مكافحة الطرّف والتعصب الديني، عن طريق التعرف على مختلف الآراء والمعتقدات الدينية وفهمها بشكل صحيح، ويتم تشجيع الطلاب على التفكير بصورة مفتوحة، وتشجيعهم على الحوار والتفاعل البناء، واحترام الآراء المختلفة، من خلال التركيز على القيم المشتركة بين الأديان، وتجنب الجدل في الاختلافات، مما يعزز التفاهم والتسامح، ويقوي العلاقات بين الطلاب على اختلاف أيدولوجياتهم، من أجل بناء مجتمع يتسم بالتسامح والتعايش السلمي.

وختاماً.. في عالمنا المعاصر، يُعدّ التسامح الفكري ركيزة أساسية لبناء مجتمع متنوع ومزدهر، ومثل القوة التي تجمع بين الأديان المختلفة، وتعزز التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ومن خلال فهما العميق للتسامح الفكري، نكسر حواجز الجهل والتعصب، ونهّد الطريق نحو عالم يتسم بالتفاهم والاحترام المتبادل، وعندما نقدر ونحترم التنوع الديني، نتجاوز الاختلافات ونبني جسوراً من الفهم والمودة، كما إن فهم الديانات المختلفة، يساهم في تعزيز السلم الاجتماعي وتقوية أواصر التعاون والتآزر بين أفراد المجتمع. لذا، ندعو إلى تعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل في كل مجالات الحياة، سواء في التعليم والمؤسسات الدينية أو في السياسة ووسائل الإعلام، ويجب أن تكون التسامح والتفاهم قيماً تتغلغل في نسيج المجتمع وتكون جزءاً من هويتنا المجتمعية، فالتسامح الفكري هو سبيلنا لبناء عالم أفضل، حيث يسود السلام والتعايش الآمن بين جميع أفراد المجتمع.

تدوير الأموال وتوزيع الثروات

راشد بن حميد الراشدي **

من مثل هذه النماذج البائسة التي لن تُحقق شيئاً في الحياة ولن تجلب سوى دمار البشرية، وهو ما نراه اليوم، فمن أجل أرقام وثروات بنكية تُجمع ثم تُنهب ثم تُجمع، صارت مجربات الحياة.. وهكذا ديدن المال الحرام، لكن آثاره الاجتماعية صارت معالمها جلية على مستوى دخل الأسر ومعاناة المجتمعات من الفقر والعوز؛ فبالعودة لأسباب المعاملات السلمية بين بني البشر وإتقاء الله في مالهم وطريقة كسبه وأداء حقوقه، ستتحقق الحياة الكريمة للبشرية جمعاء. عسى أن توزع الثروات على كل البشر ويبقى أثرها وخيرها عميقاً في المجتمعات بأسرها، وكفى بعض الفئات من الناس جشعاً وطمعاً دنيوياً زائلاً.

حفظ الله أوطاننا من كل سوء، وجعلها واحة للنخير والطمأنينة، ومثالاً للأوطان الصالحة، ورفع عنها مرضي الطمع والفساد.

**** عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين العمانية**

أن تنبئه لها الدول وتتوافر لها الأسباب التي تؤدي إلى نجاح ما أشرير إليه لصالح المجتمعات وليس هناك قانون يستطيع تنظيم تدوير الأموال وتسييرها لدى الجميع من القواعد والقوانين التي أرسى دعائمها ديننا الإسلامي الحنيف، خاصة بعد تفشي مثل هذه الظواهر التي لم ترقب في البشر إلا ولا ذمة؛ فالعدل والأمانة وإيتاء الزكاة وبذل الصدقات والشفافية والمحاسبة والرقابة الصارمة والتوزيع العادل للمنافع والثروات بين البشر ومكافحة الفساد والمفسدين، سوف يحقق الحياة الهائلة للجميع وسيُعزز الاستقرار في تدوير الثروات بين مختلف الفئات وسيشيع الطمأنينة والكرامة بين بني البشر.

إن ما نراه اليوم من نفوذ لدى كثير من أصحاب الثروات وجشع صاحبه، اختلال كبير في موازين الحياة؛ فهي ظاهرة مقلقة أدت إلى تفشي الفقر والجوع والأوبئة والحروب، وأثمنا أن تكون المجتمعات الإسلامية خالية

استطاعتهم مجارة أبسط متطلبات الحياة من مسكن وملبس وغذاء وخدمات، بينما يعيش الآخرون المتكسبون من أقوات العامة حياةً مترفة، لأبعد ما يتخيل المرء؛ فتجميع الثروات بيد فئة بسيطة على حساب عموم الناس، أصبحت ظاهرة جلية في كثير من دول العالم، دون مراعاة لحقوق الآخرين؛ فما يستفيدونه الأغنياء من ثرواتهم في حياتهم الدنيا بسيط، مُقارنة بما جمعهو؛ فهي أرقام في البنوك يتباهون بها وبزبادتها على حساب باقي بني جلدتهم، بينما هناك ملايين البشر يحتاجون إلى جزء من تلك الثروات العظيمة ليعيشوا حياةً سعيدةً.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب).

من هنا يجب أن يكون تدوير الأموال بين فئات البشر؛ وهي مسؤولية كبيرة يجب

ما يحدث من تضخم في الثروات الفردية لدى عدد من الأفراد والعائلات على مستوى الكثير من دول العالم هو ظاهرة بدأت بصورة جلية خلال هذه السنوات، فمع جشع أصحاب الثروات التي شكلتها عدة أسباب؛ أهمها الفساد بكل صوره، واستغلال النفوذ والسلطة والتحايل، وسرقة المقدّرات، والمحسوبية، والاحتكار، ومن ثم تشكلت ثروات فاحشة لدى البعض، تمت بشكل غريب ومتسارع دون رقيب أو حسيب ودون سؤال: من أين لك هذا؟!

الغنى الفاحش والسريع لدى البعض، قابله ضياع حقوق كثير من الأفراد الآخرين وساءت حالتهم حتى وضعتهم إما على خطوط الفقر والعوز أو تحتها، ودفعتهم للكفاح المرير من أجل لقمة عيش يسيرة، بالتوازي مع ما حدث للمجتمعات من ضياع حقوقها وتآكل جزء كبير من الطبقة المتوسطة.

حقوق الكثير من البشر اليوم تذهب أدراج الرياح وهم يعانون كل أشكال البؤس وعدم

الإدارة الإلكترونية وجائحة كورونا

موسى بن صالح البلوشي



الأمنية (Hacking) وضعف الشبكة وجهل استخدام الأجهزة والشبكة العنكبوتية من قبل الكثير من الأشخاص؛ سواءً على مستوى الموظف أو المرفق، لذلك كان لا بُد أن تقوم الجهات (الأجهزة الإدارية) بخلق بديل متكامل أو أنظمة الكترونية مكملة لتلك البرامج.

قامت العديد من المؤسسات الإدارية بخلق شبكات إلكترونية خاصة بها، عاجلت بعض تلك الإشكاليات، وخلق تشريعات وقوانين تتناسب مع التحول الالكتروني.

وفي الختام.. وبعد انقشاع الجائحة نجد أن المؤسسات الإدارية التي تعتمد النظامين معاً إلكترونيًا وورقيًا يتباطأ العمل فيها؛ إذ إن اعتماد النظامين معاً زاد من التكلفة وقلل من السرعة والجودة.

وأخيراً.. هل التقدم النوعي في الإدارة الإلكترونية الذي نتج عن جائحة كورونا سيستمر على ما هو عليه؟ أم أنه سيكون انطلاقة التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية والذكية؟

المؤسسات التسارع في أداء الخدمات والإدارة الإلكترونية، إلا أنه وبسبب عدم وجود أنظمة إلكترونية مستخدمة ومعتمدة جعل المؤسسات العمومية في حالة نفير فمنهم من اعتمد في بداية الجائحة على تطبيقات الاتصال مثل «جوجل ميت» و«سكايب»، و«واتساب»، و«زووم»، وهذا الأخير انتشر كثيراً وتصدر المشهد.

عند قراءتنا للمشهد وكيف تطور نجد أن تلك البرامج والوسائل الإلكترونية كانت قبل الجائحة قديمة ولا يمكن الاعتماد عليها بل أن من قبل الهزل طرحها كبديل، إلا أنه ولعدم وجود بديل أصبحت حاجة وأنظمة معتمدة للتعامل ولضمان سير المرافق العمومية.

الجائحة طالت بشكل جعلنا أمام إشكاليات نتجت عن هذا الوسائل مثل أن هذا الوسائل لا تضمن سرية وخصوصية المرافق العمومية (مؤسسات الدولة) ذلك لأن أنظمة التخزين في دول أخرى ثمة أنها لا تقوم بجميع المهام فضلاً عن الاختراقات

وتقنياته، جاءت الإدارة الإلكترونية كرد فعل واقعي لاستخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجالات الخدمة العامة لتطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق أكثر مرونة وفعالية من ناحية، والاستفادة من منجزات الثورة التقنية في توفير الوقت والجهد والتكلفة من ناحية أخرى.

نجد أن التعريف ارتكز على أهم ميزتين، وهما السرعة والتكلفة التي تعطي النتيجة وهي القرار الإداري، ونحن هنا لسنا بتعريف القرار الإداري وإنما عن تلك الإجراءات الإلكترونيةية التي كانت جزء من الإجراءات الوقائية للحد من جائحة كورونا والتي تضمن سير المرافق العمومية سواء الخدمة والسيادية أو القضائية والشعبية.

والإدارة الإلكترونية قبل جائحة كورونا سارت بوتيرة وتطور بطيئين، ومنذ أول وهلة من انتشار جائحة كورونا، تبين ضعف الإمكانيات في الإدارات من حيث الخدمات الإلكترونية، إلا أن الجائحة حتمت على

منذ الربع الأول لسنة ٢٠٢٠م تصدرت الإجراءات الاحترازية المشهد، وقتاً وخوفاً من تفاقم العدوى، حيث إن وحدات الجهاز الإداري والمؤسسات العمومية تسارعت للقيام بإجراءات تحد من تفاقم الجائحة، وكان جزء من تلك الإجراءات هو الخدمات والأنظمة الإلكترونية.

لذلك سنحاول تناول الموضوع من خلال طرح التساؤل الآتي: ما دور الإدارة الإلكترونية في العمل عن بعد أثناء جائحة كورونا؟

تُعرف الإدارة الإلكترونية على أنها المنظومة العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الأجهزة الإلكترونية بالاعتماد على النظم المعلوماتية، التي تقوم باتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وأقل التكاليف، وتعد كذلك الإدارة الإلكترونية إحدى عُمار التطور التقني في مجال الاتصالات، فبعد بروز ثورة المعلومات وثورة الاتصالات التي ساعد عليها تطور أجهزة الحاسب الآلي



انقذوا سكان خميّة!

سارة البريكية

1

خارطة طريق لإصلاح
«الطيران العماني»

علي بن حبيب اللواتي

2



هات البشارة

خليفة بن عبيد المشايخي

3

مؤسسات تنقصها
القيادة

محمد الحضرمي

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

عودة المعلمين للمدارس.. استعداد لعام دراسي ناجح

التربوي، وأفضل الوسائل التعليمية التي تعزز الاستجابة السريعة لدى الطلاب في مختلف الصفوف الدراسية. هذه العودة للمعلمين قبل يومين من بدء الطلبة عامهم الحالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ستكون المعلمين من وضع البرامج التعليمية وتطوير الخطط المبتكرة بما يضمن تقديم تعليم ذي جودة أكثر تميزاً وفعالية، كما أنه إذا ما نظرنا إلى الأمر نظرة اجتماعية،

تمثل عودة المعلمين للمدارس اليوم وقبل أيام من عودة الطلبة إلى مقاعد الدراسة، أهمية كبيرة للتخضير والاستعداد التام لاستقبال أبنائنا وسط أجواء ممتعة، تجعلهم مقبلين على التعلم والتميز. ولقد سبق عودة المعلمين إلى صروح العلم، تنظيم برامج تعريفية للمعلمين الجدد، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءتهم وإطلاعهم على مستجدات العمل

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

إعادة تقييم عمل شركات الأسماك



haiderdawood@hotmail.com

حيدر بن عبدالرضا اللواتي

الشركات الفرعية بما في ذلك «شركة الأسماك العمانية» الخاسرة، إضافة إلى شركات فرعية متخصصة أخرى كشركة المياه الزرقاء، وشركة روبان المحيط للاستزراع السمكي، وشركة الوسط للصناعات السمكية، والشركة الدولية للمنتجات البحرية؛ الأمر الذي يُساعد في العملية الإنتاجية والتكامل فيما بينها لتقديم المنتجات البحرية والسمكية للسوق المحلي والأسواق الخارجية الأخرى. ووجود مثل هذه الشركة يعني تعزيز الإنتاج من الاستزراع السمكي وتسويق كل ما نطره هذه الشركات تجارياً، وزيادة حصيلة الصناعات السمكية وتعزيز الجوانب التجارية لها، والاستثمار في مشاريع مربحة يمكن أن تبرز قيمتها الاقتصادية للمستثمرين. كما أن الهدف من تأسيس هذه الشركة هو السعي لاستكشاف المزيد من الفرص المحلية والدولية في هذا القطاع والاستثمار فيها، والعمل على تعزيز ربحية هذا القطاع القطاع المهم واستدامته على نطاق عالمي.

وتواجد شركة تنمية أسماك عُمان بشركاتها المختلفة سوف يزيد من القدرة التنافسية

بالرغم من الأهمية التي يُمثلها القطاع السمكي في نمو الاقتصاد العُماني، إلا أن الحكومة والقطاع الخاص لم يُحققا الاستفادة الكاملة من هذا القطاع خلال السنوات الماضية، على عكس ما نراه في دول ساحلية أخرى؛ فوجود شركة الأسماك العمانية منذ عام ١٩٨٨ لم يُثمر النتائج المرجوة للاقتصاد المحلي، إن لم تكن الحكومة قد أنفقت عليها الكثير لتغطية خسائرها السنوية؛ باعتبارها واحدة من الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني. من هذا المنطلق بدأ الجهاز خلال الفترة الماضية، عملية إعادة تقييم الشركات الخاسرة، ووضع المخططات الجديدة لانتاجها مرة أخرى، وذلك في عدة قطاعات تشمل السياحة والخدمات والصناعة والأسماك وغيرها من القطاعات الواعدة؛ الأمر الذي يُساعد أيضاً في توفير مزيد من الأعمال للعُمانيين.

ومؤخراً بدأ الجهاز في دعم الشركات الجديدة له من ضمنها إنشاء شركة «تنمية أسماك عُمان» عام ٢٠١٩ لتعزيز نمو قطاع الثروة السمكية، وأصبحت هذه الشركة بمثابة شركة قابضة تضم اليوم العديد من

البلاد في الأسواق العالمية بجانب تعزيز وتحفيز الاقتصاد العُماني من خلال خلق فرص استثمارية جذابة للمستثمرين، وفتح مجالات أوسع للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وتعزيز القيمة المضافة لها على المستوى المحلي. كما تعمل الشركة اليوم على تحقيق الاستدامة من خلال رعاية وتطوير القوى العاملة المحلية لها بهدف إيجاد قادة اقتصاديين محليين وخبراء تقنيين متخصصين في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيا. من هذا المنطلق تم مؤخراً دعم نمو الشركة بسفينة صيد متخصصة تم شراؤها من إسبانيا وهي سفينة «أكبلا»، التي صُممت وفقاً لأعلى المعايير الدولية من أجل ممارسة الصيد المستدام، والاستفادة من أسماك السطح العُمانية التي تتكاثر في البحار العُمانية والمحيط الهندي. هذه السفينة ستعمل على صيد أنواع مختلفة من أسماك التونة في المياه الدولية مع الاحتفاظ على أعلى مستويات الجودة في مجال الصيد البحري؛ الأمر الذي سوف يُعزز من مكانة السلطنة للاستثمار في القطاع السمكي، وكوجهة استثمارية جذابة للمستثمرين

المحليين والدوليين الذين يبحثون عن فرص الاستثمار والنمو في قطاع الثروة السمكية. كما تساعد هذه الخطوة على تحسين إمكانات الصيد لدى الصياد العُماني الذي لا زال يعتمد على الصيد اليومي المعتاد من الأسماك الصغيرة من خلال أدوات الصيد البسيطة. إن المشاريع التطويرية لشركة تنمية أسماك عُمان هدفها الاستغلال المستدام لموارد الثروة السمكية المتواجدة في البحار العُمانية وتعزيز قدرات الأجيال الصاعدة للدخول في هذا القطاع الثري، والتخصص في تلك المجالات المهمة، مُستفيدة من التاريخ البحري لعُمان التي بسطت نفوذها على عدة دول في قارات مختلفة. وهذا الأمر يجعل من سلطنة عُمان إحدى الدول المؤثرة في إنتاج الأسماك وبيع مُختلف المنتجات السمكية والمأكولات البحرية عالية الجودة إلى دول الجوار والدول العربية والأجنبية؛ بما يُعزز من عملية تنويع الاقتصاد العُماني من خلال توظيف الإمكانات الهائلة لقطاع الثروة السمكية ومنتجاتها المختلفة وتعزيز سياسات الأمن الغذائي بالسلطنة.

المسمى الوظيفي وثوب القداسة

عائشة السريحية

سلطنة عُمان، منذ فجر السبعين من القرن الماضي، وامتناداً لأفاق البناء والتنمية في عهد النهضة ولغاية اليوم، كانت قيادة وشعباً، تسعى لوضع أسس تقدمية، تتوافق مع النمط السريع للتطور الحضاري والاقتصادي، وقد أصبحت رؤية عُمان ٢٠٤٠ «الأمّل في المستقبل المشرق الذي يسود فكر مجتمعنا العُماني؛ بل أصبح إيماناً راسخاً نعتنقه جميعاً، وتوجهاً نسير على خطاه، وبالفعل لمسنا التغييرات التي حدثت وما تزال تحدث يوماً تلو الآخر. ورغم كل هذه الإيجابيات وطلائع الأمل نحو المستقبل بخطى ثابتة ومدروسة، ما تزال بعض العقول تحصر نفسها في جماعها الضيقة، التي تقبع فيها بجماميد لا تنكسر، وآخرون يعلقون هذا المصطلح المتداول كشعار لا يعينهم شيئاً، سوى وضعه على خطاباتهم الرسمية.

الأمر ليس شعراً يُطبع على ورق، ولا إجراءً روتينياً فُرض عليك، بل هو إيمان بتوجه يخدمك ويخدم أبنائك وتُسّر نفسك نحوه بكل حماس وإرادة يختلف تماماً عندما ترتديه كالكملة والمصر لمجرد أنه قانون تتبعه في عملك، وشتان بين الأمرين!

من المؤسف أننا مازلنا نواجه بعض

إن في الوطن متسع للجميع، وما وضعت المسميات في الهياكل التنظيمية إلا لخدمة الوطن والمواطن، ولو أن كل مسمى وظيفي خدم صاحبه فقط، لما تقدمنا ولا واكلنا ولا اعتلينا هام السحب. إن صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- قد صرح بذلك وأولى المواطنين أهمية كبرى؛ بل وقال جلالة- حفظه الله ورعاه- في أحد لقاءاته مع المواطنين، فيما معناه أن المسؤولين ما وُضعوا في أماكنهم إلا لخدمة المواطن وتسهيل أموره. ونشير إلى أن سلطنة عُمان، ما حظيت بصفة دولة السلام، ولا كانت ولم تزل واحة السلم والسلام، ووسيط الخير في كل المواقف الدولية الإنسانية؛ بل أصبحت أهم وسيط سلام على المستوى الإقليمي والدولي، إلا لأن قيادتها وحكومتها تعي جيداً معنى البناء الحضاري والإنساني، وتجاوزت مخلفات الماضي وترسبات الظروف التي كانت في حقبات زمنية بعيدة تعد عراقل للتقدم والتنمية، واستطاعت أن تتقدم بشكل متواتر وسريع نحو الإصلاحات الاقتصادية والداخلية، وبسبب توجه الحكومة هذا، وكل أبنائها المخلصين وفق رؤية ٢٠٤٠ ظهرت الآثار الإيجابية مزهرة يوماً بعد

يوم، وأصبح كل المواطنين وخصوصا الشباب ينظرون إلى المستقبل وهم محفوفون بالأمّل والتطلعات نحو مستقبل مشرق سيجعل المواطن العُماني راضياً وسعيداً ومطمئناً. إلا أن بعض العقول التي أشرت إليها سابقاً، لم تحاول أن تتقبل مفاهيم هذه الرؤية، ولم تستوعب أهمية العمل بها سلوكاً واعتقاداً، ولا نقدح في وطنيتهم، لأن لكل شخص مفهومه الخاص عن كيفية خدمة الوطن، وربما أجادوا في أعمالهم، إلا أنهم قد أصابهم مس من الشيطان، فظنوا أنهم أفضل ممن دونهم، وتعاملوا بفوقية وغرور، وإن لم يعترفوا بذلك، عليهم أن يتخلوا عن تلك القشور القديمة وينضموا بفكر جديد وخلاق نحو أفاق الحضارة والتقدم والبناء، لأنهم بفكرهم هذا وتشبّثهم بسوس ينخر على مهل في جسد الوطن، لن يكونوا قد بنوه بل ساهموا في إحداث كسور في نسيجه.

كم تمنى لو أن مثل مواقف هؤلاء يستطيع المواطن إثباتها، ثم يُجردون من مسمياتهم ويعودون لخانة المواطن الذي لا يرتدي ثوب القداسة، فيجربون ما تجرعه إخوانهم، حين تشابهوا معهم في المواطنة لكن اختلفوا معهم في المسميات الوظيفية.

كانت ردود الأفعال على مقالنا الأخير المعنون «مستجدات انتخابات الشورى.. وأسطورة تجمع صلالة»، واسعة النطاق على مستوى محافظة ظفار والسلطنة قاطبة؛ إذ تصدر هذا المقال كل المنصات الاجتماعية في بلادنا الحبيبة، كما دُعيت للاستضافة في أهم ثلاثة برامج جماهيرية ومتخصصة في الشأن العام على الساحة الإعلامية، خاصة في أوقات الذروة وهي برنامج «منتدى الوصال» وبرنامج «ساعة الظهيرة» على إذاعة الوصال؛ و«برنامج الصباح» على إذاعة «مسقط FM»؛ إذ ناقشت التحديات والحلول المتعلقة بانتخابات مجلس الشورى للفترة العاشرة.

هذا التفاعل الكبير يُشير بوضوح إلى الانفتاح الواسع في سوق الأفكار الذي تُعظمه فلسفة الإعلام الجاد والمبنية من نظرياته الأصيلية التي تقدس حرية التعبير ورسالة الصحافة التي تمثل الضمير الإنساني وحقوق الإنسان في المعرفة دون مصادرة للفكر. ونظرية الحُرية بما تحمله من آفاق واسعة، نجدها حاضرة في بعض الأحيان في إعلامنا، وعلى وجه الخصوص عبر منصات التواصل الاجتماعي التي تُدار من خلال الرواد والمشاهير، وذلك عندما يكون الحوار رصيناً وليس هزلياً، وينطلق من قاعدة حرية الرأي والرأي الآخر، فهذا ما يُعرف بالتسويق الحر للأفكار بين الجمهور؛ فالاعتماد هنا على تبنى فكرة ورفض أخرى مضادة لها، وذلك من خلال النقاعات والمُبررات التي تحملها تلك الأطروحات على الساحة الإعلامية. إنها ساحة واسعة لما يعرف به«العصف الذهني»، وهي بلا شك ظاهرة صحية نرجو أن تستمر وأن يتقبلها أصحاب العقول المتعصبة والنفوس المتزمته بصدر رحب.

من المؤسف حقاً أن يُتهم المقال وكتابه بالمحاباة، أو يتلقى سهام النقد غير الموضوعي من التجمعات الثلاثة المتنافسة على مقعدي ولاية صلالة؛ فتجربتنا في تفسير النوايا واحترام الرأي والرأي المضاد، بعيدة كل البعد عن الطموح؛ إذ نحتاج إلى بعض الوقت لفهم مبادئ الحوار والولوج إلى عالم حرية الصحافة.

فعندما يلترزم الكاتب ويتّبع المعايير الإعلامية الأصيلة المتمثلة في التوازن والصدق والموضوعية، يجد صعوبة في فهم ذلك؛ ففي الدقائق الأولى من نشر المقال عبر جريدة الرؤية العُمانية (موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل)، وصلتني أول رسالة عتاب من صديق عزيز وقامة فكرية رفيعة أعدها من مقدمة أهل ظفار قاطبة في إمكانيتها الثقافية والأدبية، وقد حملت رسالته المقتضبة التي تحمل عنوان هذا المقال المضمون الآتي: «حلوّة أسطورة تجمع صلالة... بدأت أبجديات المُجاملة تغزو قلمك الجميل!». انتهى الاقتباس. هناك عتاب مستحق من هذا المُفكر الذي ينتمي إلى التجمع الوطني؛ إذ فهمت منه أنه يجب لا تُوصف تجمّع صلالة المنافس لهم به«الأسطورة»، لكنه عندما قرأ المقال كاملاً، ووجد بعض الملاحظات النقدية، أردف قائلاً «فهمت الآن.. وسيكون لنا نقاش». بينما تواصل أحد الأكاديميين المرموقين الذين يحملون شهادة الدكتوراه، وينتمي إلى تجمع ظفار،

«بدأت أبجديات المُجاملة

تغزو قلمك الجميل»!

د. محمد بن عوض المشيخي **

وكتب لي مُعلّقاً على المقال وناقداً له بسبب «مجاملتي»- من وجهة نظره- لتجمع صلالة المنافس، يقول: «مع احترامنا لرأيك، تجمع صلالة أيضاً تجمع قبلي وقائم على توزيع الأدوار، حتى وإن كان هناك تصويت...». لكن الزميل الأكاديمي عاد وتدارك الأمر واعتذر بعد المناقشة التي دارت بيننا.

على الجانب الآخر أو الضلع الثالث لهذه التجمعات، يأتي الرد الإيجابي من أحد رموز تجمع صلالة، وهو مُغايّر للنقد والردود الأخرى؛ حيث يقول: «السلام عليكم دكتور محمد. شكراً جزيلاً على تناولك آلية تجمع صلالة الانتخابي، ومن خلال هذا المقال ستصل الفكرة والهدف من هذه الآلية إلى تجمع.. نأمل إن شاء الله مراجعة عدد مؤهلات المُقيمين في المرحلة القادمة. شكراً جزيلاً وجراكم الله خيرًا» انتهت الرسالة. صحيحٌ أني ما زلتُ على قناعة بأن تجمع صلالة الانتخابي، هو أفضل الموجودين على الساحة العمانية، على الرغم من الملاحظات التي ذكرتها في المقال السابق. ويبدو لي أن الكثير من الناس تغيب عنهم القاعدة الإعلامية المعروفة في أدبيات الاتصال الجماهيري التي تقول «الخبر مقدّس.. والرأي حرٌّ»؛ فالكاتب عندما يُسطر بقلمه في نافذته الأسبوعية يُعَبّر عن أفكاره ووجهة نظره التي قد تكون صائبة، ويُكتب لها النجاح، وقد يحصل العكس. واستحضر في هذا المقام قول الإمام الشافعي «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيي غيبي خطأ يحتمل الصواب».

أما الخبر فهو مقدّس، ويجب أن يُنقل إلى الناس عبر وسائل الإعلام دون تولين أو تحوير أو تحليل من القائمين على وسائل الإعلام. وفي الختام.. أدرك جيداً أنّ المشاركة في التجمعات القبلية ومختلف التكتلات الانتخابية «رهان غير محسوب»، لكنني استجبتُ للدعوات المتكررة من القائمين على تجمع صلالة للمشاركة في طرح الأسئلة، فكان دافعي في الفترة التاسعة وجود المرحوم عبدالله المشهور، فقد دار بيننا حوارٌ لا يُنسى، عندما كان في المنصة؛ إذ أثنى على حضوري لكوني من خارج التجمع، وأشار إلى اطلاعي على التجربة الانتخابية في الولايات المتحدة، خلال فترة إقامتي في واشنطن ونيويورك، بينما اعتذرت للتجمع عن المشاركة في تصفيات المجلس البلدي الأخير، وقد وافقتُ هذه المرة على الدعوة المقدمة من الأخ سالم بن عوض النجار؛ الذي اعتبره أستاذي عندما بدأتُ أكتب أول برنامج لإذاعة سلطنة عمان.

وأستطيع القول، إنّ الجلوس لمدة عشر ساعات على مقعد المُقيّم في تجمع صلالة، لم تكن تجربة سهلة لجميع الذين كان قدرهم حضور مثل تلك الساعات الطويلة وتلبية تلك الدعوات خاصة للذين هم من خارج التجمع.

لكن السؤال المطروح: متى سيأتي اليوم الذي تتقدم فيه الكفاءات مباشرة من الجنسين- رجالاً ونساء- للانتخابات والفوز بها، دون وصاية القبائل والتجمعات القائمة على العصبيات؟! ** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الاشتراكات	الرياضة	الاقتصاد	رئيس التحرير	الرؤية
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤	محول: ٢١٤ , ٢١٥ sportdesk@alroya.info	محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥ businessdesk@alroya.info	حاتم بن حمد الطائي	يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر
التوزيع	الإعلانات	المحليات	التحرير	
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤	هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤	محول: ٢٠٧ , ٢٠٨ localdesk@alroya.info	٢٤٦٥٢٤٤٠- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤	
الطباعة	ads@alroya.info			
وزارة الإعلام				

4.5 مليار ريال حجم الاستثمار التراكمي بعد 127 اتفاقية حق انتفاع

727 مليون ريال استثمارات جديدة في «حرة صلالة» خلال النصف الأول.. وتكثيف المساعي لجذب المشاريع التقنية والرقمية

صلالة - العُمانية

استقطبت المنطقة الحرة بصلالة التابعة لمجموعة أسياذ، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، عددًا من المشروعات الاقتصادية، عبر توقيع ٥ اتفاقيات حق انتفاع جديدة بحجم استثمار إجمالي يقدر بنحو ٧٢٧ مليون ريال عُمانِي.

وبلغ عدد الاتفاقيات التراكمية في المنطقة الحرة بصلالة ١٢٧ اتفاقية حق انتفاع بإجمالي حجم استثمار تراكمي يصل إلى ٤ مليارات و ٥٠٠ مليون ريال عُمانِي.

وقال الدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي لشركة المنطقة الحرة بصلالة- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن الاتفاقيات الجديدة في النصف الأول من العام الجاري تتضمن مشروع إنشاء مصنع إنتاج مسحوق الغسيل والمنظفات، وآخر لصناعة السباك الحديدية وورق التغليف، إلى جانب مصنع لتصنيع المنسوجات وتعبئة البلاستيك لأغراض الرعاية الصحية، إضافة إلى مشروع إنتاج البورينا والامونيا، ومشروع شركة "إكسهايرتز" في مجال استضافة ومعالجة البيانات.

وأكد تبوك حرص المنطقة الحرة بصلالة على جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع التقنية والاقتصاد الرقمي؛ بعد افتتاح مشروع استضافة ومعالجة البيانات في منتصف أغسطس الجاري لشركة "إكسهايرتز" العالمية، لبناء مركز بيانات سلاسل الكتل "بلوك تشين" الضخم الذي يشكل محطة مهمة تشير إلى نجاح المنطقة الحرة بصلالة باستقطاب الاستثمارات المحلية والدولية، وتعزيز القطاع التقني في سلطنة عُمان.

وأوضح أن المنطقة الحرة بصلالة تدعم مبراقها الحديثة وإمكاناتها اللوجستية الاستثمارات في قطاع تقنية الإنترنت من

الجيل الثالث وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، لتكون ركيزةً ومنطلقًا لتوسيع القدرات الحوسبية في سلطنة عُمان لتقنية البلوك تشين؛ ما سيفتح آفاقًا جديدة للإبتكار ونمو الاقتصاد الرقمي في سلطنة عُمان، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي محاذة نقاط ربط الكابلات البحرية الدولية لنقل البيانات، الموجودة في صلالة.

وأشار إلى أن المنطقة الحرة بصلالة تؤمن شبكة طاقة ذات كفاءة عالية تناسب احتياجات المشروعات التقنية واسعة النطاق، إلى جانب استفادتها من المناخ المعتدل في محافظة ظفار، وإمكان استخدام مياه

البحر الباردة ضمن أنظمة تبريد متطورة، ما يُسهم في خفض استهلاك الطاقة وتعزيز كفاءة أنظمة التكييف والتهوية التي تعد عاملاً أساسيًا لضمان سلامة الأجهزة في مراكز البيانات الضخمة.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة المنطقة الحرة بصلالة، أهمية هذا المشروع وأبعاده الاستراتيجية، موضحاً أن هذه الشراكة مع شركة "إكسهايرتز" تؤكد التزام المنطقة بدعم الاقتصاد الرقمي والمعرفي في سلطنة عُمان وفقاً لأهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وتعزيز قطاعات التقنية المتطورة، وتحفيز الاستثمارات الخاصة والمشروعات الكبرى،

تبوك: المنطقة

الحرة بصلالة ركيزة

لتوسيع القدرات

الحوسبية في

عُمان

تأمين شبكة

طاقة ذات كفاءة

عالية مع إمكانية

استخدام مياه البحر

في أنظمة تبريد

متطورة

نظراً لوجود شبكة البنية الأساسية المتطورة بالمنطقة، ومنظومة أسياذ اللوجستية المتكاملة، بالإضافة إلى الخدمات والحوافز الاستثمارية الأخرى.

وتعمل المنطقة الحرة بصلالة بالتعاون مع الجهات المعنية في سلطنة عُمان على توفير جميع التسهيلات المساندة للمشروعات الصناعية التي تستضيفها، وإيجاد الفرص المحفزة لمختلف القطاعات الاقتصادية، تماشيًا مع رؤيتها المتمثلة في بناء شراكة طويلة الأمد مع عملائها من خلال إنشاء بنية أساسية حديثة متكاملة في موقع جغرافي مميز، وتقديم حوافز مغرية وبيئة آمنة وخدمات موثوقة.

يُشار إلى أن المنطقة الحرة بصلالة تُعد مركزاً رائداً للأنشطة الصناعية واللوجستية عالية الجودة، وتُقدّم العديد من الحوافز الاقتصادية والمزايا والتسهيلات للمستثمرين، أهمها الإعفاءات الضريبية، وحق التملك الأجنبي الكامل للمشروعات الاستثمارية، إلى جانب تمتعها بموقع استراتيجي محاذة ميناء صلالة المطل على مسار أبرز خطوط الملاحة العالمية والذي يتمتع ببنية أساسية وتجهيزات تضعه بين نخبة الموانئ التجارية في العالم.

دراسة: الهيدروجين الأخضر يقود الاقتصاد

المُستدام.. و5 مناطق صناعية تعزز «الحياة الصفري»

توقعات بنمو الطلب على الهيدروجين إلى 8846 طنًا في اليوم بدءًا من 2027

مسقط- العُمانية

أكد عدد من المحللين في مجال الطاقة أن الهيدروجين الأخضر سيسهم بشكل كبير في التخفيف من آثار تغير المناخ العالمي والتحول نحو اقتصاد أخضر مستدام بدلاً من الوقود الأحفوري الذي يستخدم في الصناعات الثقيلة؛ ما سيفتح إمكانات كبيرة للتنمية الصناعية لا سيما في الدول التي تنعم بمصادر وفيرة من الطاقة المتجددة.

وقال الدكتور عبد الله بن سليمان العبري مستشار وممثل سلطنة عُمان في الوكالة الدولية للطاقة إن سلطنة عُمان تطمح إلى تطوير اقتصاد الهيدروجين؛ لذا تم إعداد دراسة تحليلية عن إمكانية إيجاد طلب محلي للهيدروجين لدعم تحقيق الحياد الصفري في عام ٢٠٥٠، وتشطيط الصناعات المحلية والتنافسية الاقتصادية.

واستعرض مستشار وممثل سلطنة عُمان في الوكالة الدولية للطاقة، الدراسة التفصيلية لتقييم إمكانية استبدال الغاز الطبيعي



د. عبد الله بن سليمان العبري

المستخدم لتوفير الحرارة للعمليات الصناعية والمواد الأولية الحالية، مع الاستفادة من البنية الأساسية الصناعية والتصديرية القائمة في سلطنة عُمان، مشيراً إلى أن الدراسة شملت الجوانب الفنية والاقتصادية لخمس مناطق صناعية وهي: صحر ومسقط وصور والدقم وصاللة. وأوضح أن الدراسة تضمنت التقييم

الفني والتكلفة والإيرادات المتوقعة من مبيعات الهيدروجين والأكسجين والغاز الطبيعي، إضافة إلى فترة الاسترداد المالي والتأثير المتوقع من حيث تقليل الانبعاثات والكمية الوفرة من الغاز الطبيعي ومساحة الأراضي المطلوبة لحقول الطاقة الشمسية. وأوضحت مارية بنت زاهر التوبية محطلة طاقة صناعية، أنه تم إجراء هذه الدراسة على افتراض أن دورة حياة كل مشروع مدتها ٢٥ عاماً وأن يبدأ الإنتاج في مطلع عام ٢٠٢٧، وبُينت الدراسة أن إجمالي الطلب المتوقع على الهيدروجين هو ٨٨٤٦ طنًا في اليوم، وأعلى طلب سُجِّل في صحر بنسبة ٤٥ بالمائة، تلتها الدقم بـ ٢٨ بالمائة ثم صلالة بـ ١٤ بالمائة، وفي صور ٩ بالمائة، وأدناها في مسقط ٤ بالمائة.

وبُينت التوبية أن الطلب المتوقع على الهيدروجين يأتي لتوفير الحرارة للعمليات الصناعية ذات درجات الحرارة المرتفعة في مختلف الصناعات؛ بما في ذلك الأسمت والنحاس والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات، إضافة إلى أنه يُعد ناقلاً للطاقة النظيفة.

تواصل محاضرات بنك نزوى للتثقيف حول الصيرفة الإسلامية

صلالة- الرؤية

نظّم بنك نزوى- البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في السلطنة- محاضرة تثقيفية ضمن برنامجه التثقيفي للصيرفة الإسلامية في ولاية صلالة، وقدم المحاضرة الشيخ الدكتور علي بن سليمان بن محمد الجهضمي عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك نزوى.

وهذفت المحاضرة إلى تعزيز الوعي لدى موظفي المديرية العامة للأوقاف والشؤون الدينية بمحافظة ظفار بمفاهيم ومبادئ الصيرفة الإسلامية والمزايا التي تتيحها للراغبين بتحقيق نمو مالي مستدام ومزدهر بطرق تتواءم مع معتقداتهم وأساليب حياتهم. وشهدت المحاضرة تفاعلاً واسعاً؛ حيث شارك الشيخ الدكتور علي الجهضمي معلومات تتعلق بأساسيات التمويل الإسلامي وتأثيره على منظومة البنوك في السلطنة. واستفاد الحضور من المعارف الثرية حول الصيرفة الإسلامية وأهمية الثقافة المالية ومعرفة حجم نمو وازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية. وفي تعليقه حول البرنامج التثقيفي للصيرفة الإسلامية، قال الشيخ الدكتور علي الجهضمي: " نسعى دائماً في بنك نزوى في مواصلة تعزيز الاستقرار الاقتصادي ورفاهية

المجتمع من خلال الممارسة المصرفية الأخلاقية الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويعمل بنك نزوى بشكل متواصل على تثقيف المجتمع بمختلف أطيافه بأسس ومبادئ الصيرفة الإسلامية وعُرس ثقافة الإدارة المالية بممارسات تتواءم مع معتقدات ديننا الحنيف ونفتخر بمبادرات البنك لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي وجهوده لدعم مبادئ الشريعة في الممارسات المصرفية لتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة". وساهم بنك نزوى إسهامًا كبيرًا في التعريف بالصيرفة الإسلامية من خلال العديد من الجلسات التثقيفية بالصيرفة الإسلامية في

جميع أنحاء السلطنة؛ تماشيًا مع مهمته في تعزيز الوعي المجتمعي للتمويل الإسلامي وتنمية الثقافة المالية لدى الشباب؛ حيث تهدف إلى ترويج التعليم اللازمة من أجل اتخاذ قرارات مالية مدروسة وسليمة. ومنذ تأسيسه قبل عقد من الزمان، يبذل بنك نزوى جهوداً حثيثة نحو الابتكار والإبداع في تطوير منتجات وخدمات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وباعتباره البنك الإسلامي الرائد؛ يلتزم بنك نزوى بالحفاظ على موقعه كشريك مالي موثوق به في المجتمع، عبر تقديم أفضل الخدمات والمنتجات التمويلية التي تلي احتياجات العملاء.

«مزن» تحصل على جائزة «أفضل نافذة للصيرفة الإسلامية»

مسقط- الرؤية

حصلت مُزن، نافذة الصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العُمانِي، جائزة "أفضل نافذة للصيرفة الإسلامية لعام ٢٠٢٣"، والتي تقدمها المجلة الدولية للأعمال، وذلك تأكيداً على مكانة مزن للصيرفة الإسلامية الرائدة وأدائها المميز في قطاع الصيرفة الإسلامية.

ويتزامن هذا الإنجاز مع الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس مزن للصيرفة الإسلامية التي تواصل النمو منذ تأسيسها وتحقيق التميز في خدمة عملائها. وتلتزم مزن للصيرفة الإسلامية بالمساهمة في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان من خلال تقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتواكب تطلعات قاعدة عملائها المتنامية.

وقالت سليمة بنت عبيد المرزوقية مساعدة المدير العام ورئيسة مزن للصيرفة الإسلامية: "نحن فخورون بهذا التكريم وانطلاقاً من كوننا أول نافذة إسلامية مرخصة في عُمان فإننا نلتزم بتوفير منتجات وخدمات مبتكرة ومنافسة وعالية الجودة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلبي الاحتياجات المختلفة لعملائنا. وتشكل هذه الجائزة إضافة إلى

سجلنا الحافل بالإنجازات المرموقة وكذلك ترسخ التزامنا بتقديم تجربة مصرفية شاملة، كما تعد دافعاً لنا لتقديم المزيد والإسهام في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في عُمان". وترتكز إستراتيجية مزن للصيرفة الإسلامية على العمل الذي يعد محور الاهتمام الأول بهذه الإستراتيجية، إذ يبرز ذلك في إطلاقها مجموعة من المنتجات الجديدة واستثمارها في التقنيات المبتكرة لضمان كسب رضا العملاء. وتقدم النافذة مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن بين المنتجات التي أطلقتها مؤخراً هي حساب وكالة الأطفال الذي يتميز بمعدلات ربح عالية وتغطية تكافل مجانية. بالإضافة إلى ذلك،



أطلقت مزن حساب تجارة لدعم الأوقاف والمساجد ومدارس القرآن، مما يعزز التزامها تجاه مختلف شرائح المجتمع. وتقدم مزن للصيرفة الإسلامية مجموعة متنوعة من الحلول الرقمية المتطورة التي تتميز بالأمان والسهولة في الاستخدام، حيث تمكن هذه الحلول العملاء من متابعة مدفوعاتهم وإدارتها ببساطة، كما توفر تطبيق مزن للخدمة المصرفية ومنصة الخدمة المصرفية عبر الإنترنت للشركات، وصُممت هذه الخدمات بعناية لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع العملاء من مختلف الأعمار والفئات. وتهدف محفظة مزن الشاملة إلى مساعدة العملاء في إدارة شؤونهم المالية بكفاءة وسهولة.

أسئلة الصحفيين ليست فضولاً!

إلى متى تظل وسائل الإعلام تطرح أسئلة دون رد من المسؤولين؟

الرؤية- ريم الحامدية

في الوقت الذي تشهّد وسائل الإعلام بمختلف أشكالها تطوراً ملحوظاً؛ سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وبينما تسعى حكومتنا إلى تطوير العمل داخل المؤسسات والهيئات، تظل العلاقة بين المؤسسات الصحفية وبعض الدوائر الإعلامية في المؤسسات - الحكومية وغير الحكومية- غير متكاملة، على الرغم من أهمية دور الإعلام في التوعية المجتمعية وتبسيط الضوء على المنجزات في القطاعات المختلفة، ومناقشة قضايا المجتمع والمواطن؛ بما يساهم في تحسين الأوضاع ودفع مسيرة التنمية إلى الأمام. ومن أكبر التحديات التي تواجه الصحفيين في الوقت الحالي، رفض الكثير من المسؤولين الرد على الأسئلة والاستفسارات فيما يخص صميم مسؤولياتهم، أو إحالة هذه الاستفسارات إلى الدائرة الإعلامية التابعة للمؤسسة، والتي بدورها قد ترفض الرد أو تؤخّره أو ترسل ردوداً وإجابات مقتضبة «لا تُسمن ولا تغني من جوع».

وبحسب عدد من المختصين بالمجال الإعلامي، فإنّ هذه العلاقة «غير التكاملية» بين المؤسسات الصحفية وبعض الدوائر الإعلامية، سببها غياب الوعي الكافي لدى المسؤول أو الدائرة الإعلامية بما تقوم به المؤسسات الإعلامية من دور توعوي- ونقدي في بعض الأحيان- يساهم في التنمية الوطنية، إلى جانب انشغال الكثير من الدوائر الإعلامية بمهام أخرى داخلية، ما يجعلها تُرجسّ مهامها الأساسية في التواصل مع المجتمع والمؤسسات الإعلامية، في كثير من الأحيان لأجل غير مسمى!

ومن الملاحظ، أنّ بعض الدوائر الإعلامية والمسؤولين يتجاوبون مع المؤسسات الإعلامية الخارجية أو وكالات الأنباء الأجنبية، وهو الأمر الذي يُثير العديد من التساؤلات حول مدى إيمان المسؤولين ودوائرهم الإعلامية بالصحافة المحلية والمؤسسات الإعلامية العُمانية، ومدى

قناعتهم بأهمية ما يقومون به في سبيل هذا الوطن جنباً إلى جنب مع باقي مؤسسات الدولة. وتقول الصحفية زينب الزدجالية عضوة مجلس إدارة جمعية الصحفيين العمانية رئيسة لجنة شؤون الصحفيات بالجمعية: «يعد موضوع عدم تجاوب المسؤول مع الصحفي مشكلة مستمرة، ولقد حاولت

عدد من الحكومات حل هذه الأزمة بطريقة مختلفة، لكن الحلول تكون مؤقتة، ومن ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه سابقاً، ويبقى الصحفي والمسؤول في صراعٍ غير ظاهر حتى يتدخل مسؤول أعلى أو اللجوء للرأي العام للحصول على معلومة لا يُريد المسؤول الإفصاح عنها». وتضيف: «لأسف هذا الأمر يُعيق

أداء الرسالة الصحفية بالطريقة المهنية الصحيحة، لأنه من واجب الصحفي نقل الحقيقة كاملة دون نقصان، ورفض المسؤول للإجابة عن استفسارات الصحفيين قد يكون سبباً في نشر المعلومة ناقصة؛ الأمر الذي قد يثير لبلة». وتوضح أنها من خلال تجربتها الإعلامية التي تصل إلى حوالي ١٧ عاماً، عاصرت الكثير

من المسؤولين، قائلّة: «لكننا لم نتوقف عن السعي للحصول على المعلومة بأسلوب احترافي ومهني، وعلى الرغم من ذلك كانت مُعظم المعلومات تظل حبيسة لدى المسؤول».

وتتازع الردجالية: «من المفترض أنّ يكون التعاون الإعلامي من أولويات المسؤول، لأننا نعمل في منظومة متكاملة نسعى من خلالها جميعاً إلى بناء شراكة تنموية من أجل الوطن والمواطن، خاصة من أجل تحقيق متطلبات رؤية عمان ٢٠٤٠، وعدم تصريح المسؤول ببعض الحقائق وانخفاض درجة التجاوب لأدنى مستوى، ينطوي على سلبيات عدة، ولا ننسى أنّ نشر إلى أنّ الحكومة الرشيدة استحدثت مركز التواصل الحكومي قبل سنوات بعد دراسة إعلامية شاملة حتى تكون المصدر الأساسي للمعلومات والأخبار، كما تم مؤخراً استحداث المتحدث الإعلامي ليكون همزة الوصل بين المؤسسة والصحفيين لمدهم بالمعلومات المصرح بها، لكن ما زال الصحفيون يعانون من شح المعلومات، والمسؤول الذي يجد صعوبة في بناء علاقة مهنية بينه وبين الصحفي، وامتناعه عن الإدلاء بالتصريحات فيما يبدو أنه رغبة منه في تجنب المزيد من الأسئلة والاستفسارات».

وتؤكد الممارسات الصحفية المهنية في الكثير من دول العالم، أنّ الصحفي بحاجة إلى تجاوب من المسؤول، وأنه على المسؤول إدراك الدور الوظيفي للصحفي والإعلامي، والتي تتمثل في نشر المعلومة الصحيحة دون تأخير، من منطلق الشراكة في خدمة الوطن والمجتمع. وبينما تعمل مؤسسات الدولة المعنية على وضع اسم عُمان في الصدارة، فإن للإعلام دور رائد في تعزيز هذه الجهود من خلال صحافة تواكب كافة المستجدات، وعلى رأسها مُستهدفات رؤية «عمان ٢٠٢٤».

ومن شأن إصدار تشريع قانوني يضمن حرية تداول المعلومات، وكذلك تحديث قانون المطبوعات والنشر لضمان مواكبته للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية، ومضت الرجيبيّة قائلّة: «الآن يقف الصحفي غير قادر على القيام بكامل عمله المهني أو تلبية شغف الجمهور في معرفة المعلومة الصحيحة عبر المؤسسات الصحفية والإعلامية، لا سيما وأن الصحفي لن يتمكن من إعداد تقريره أو كتابة موضوعه دون معلومات مؤكدة من المسؤولين أو تصريحات من ذوي الاختصاص، ونتمنى أن يدرك المسؤول الدور الذي نقوم به».

تحديث التشريعات

الضامنة للعمل

الصحفي يرتقي

بمكانة عُمان دولياً

الردجالية: التعاون مع

الصحافة والإعلام

لا يتصدر أولويات

المسؤول

ضرورة بناء

علاقة تكاملية

بين المسؤولين

والصحافة لتحقيق

أهداف «عُمان 2040»

الرجيبيّة: الصحفي

حائر بين المسؤول

والمتحدث الرسمي!



نيلي الرجيبية



زينب الزدجالية



القيمة السوقية تلامس 23.83 مليار ريال بنهاية الأسبوع الماضي

طروحات أولية مرتقبة تُبشر بانتعاشة في بورصة مسقط وتعزز الملكية العامة للشركات

الرؤية- مريم البادية

أحرزت بورصة مسقط خلال العام الجاري، تقدماً ملموساً فيما يتعلق بجذب إكتتابات أولية، من شأنها أن تسهم في تعميق أداء السوق، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على ردف الاقتصاد الوطني بمصادر نمو غير تقليدية.

وشهدت البورصة هذا العام لأول مرة منذ ١٧ سنة، أول طرح لشركة حكومية؛ مع إطلاق الاكتتاب العام في أسهم شركة أبراج للطاقة، الأمر الذي أكد الدور الفاعل لبورصة مسقط في دعم الاستثمارات في الأوراق المالية. ولم يكن إدراج أسهم «أبراج» أمراً تقليدياً؛ بل مثل بداية حقبة جديدة من الطروحات الخاصة بالشركات المنتسبة لقطاع النفط والغاز، ما يعزز إدراج المزيد من هذه الشركات في البورصة.

وقد بلغ عدد المكتتبين الأفراد في أسهم أبراج حوالي ٤٠ ألف مكتتب، استثمروا ٢٤٦ مليون ريال عماني لشراء مليار سهم، فيما جرت تغطية إكتتاب المؤسسات بأكثر من ٢١ مرة، وبلغ عدد المؤسسات التي شاركت فيه ١٣٢ مؤسسة من داخل وخارج السلطنة، ونجحت شركة أبراج في جمع نحو ٥٠٧ ملايين ريال عماني خلال ١٢ يوماً من فئة المؤسسات، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل المستثمرين الرئيسيين. وقد استحوذت صناديق الاستثمار والمؤسسات الإقليمية

والعالمية على ما نسبته ٤٦% من «إكتتاب المؤسسات»، الأمر الذي يؤكد الثقة الاستثمارية العالية في الفرص الواعدة بسلطنة عُمان، فيما استحوذت المؤسسات العمانية على نحو ٥٤% من إكتتاب المؤسسات.

توقعات الخبراء والمسؤولين تُشير إلى أنّ فئة إكتتاب مرتقب تنتظره بورصة مسقط، مع نية مجموعة «أوكيو» لطرح أسهم شركة «أوكيو لشبكات الغاز» في البورصة، ليكون ثاني إكتتاب في ٢٠٢٣، ويتماشى مع خطط واستراتيجيات جهاز

الاستثمار العُماني لتعميق أداء بورصة مسقط وتوسيع نطاق الملكية العامة للشركات الحكومية، أو تلك التي تساهم فيها الحكومة بحصص.

ويؤكد ذلك تصريحات سابقة للرئيس التنفيذي لبورصة مسقط هيثم السالمي عندما تحدث إلى قناة «CNBC عربية»، وقال إن هناك إكتتاباً مرتقباً من خلال طرح بعض شركات جهاز الاستثمار العُماني، موضحاً أنّ الإكتتاب المقبل من المتوقع أن يكون ٤ أضعاف حجم الإكتتاب في شركة أبراج، ويعول عليه

ترقية السوق إلى سوق ناشئ؛ باعتبار أنه سيفي بمتطلبات الحجم السوقى المطلوب».

وتُظهر الأرقام، أنّ حجم الإكتتاب في أسهم شركة أبراج بلغ أكثر من ٧٩٠ مليون ريال عماني، حيث تم تغطيته بنسبة ٨٧٠٪؛ إذ فاق المبلغ المطلوب بأكثر من ٨ مرات، وكان ذلك الإكتتاب الأكبر في تاريخ سلطنة عمان، حينذاك.

وخلال تصريحاته التلفزيونية، كشف السالمي أنّ هذه الشركة ستكون شركة «أوكيو لشبكات الغاز»، متوقعاً إدراج

أسهمها في الربع الأخير من العام الجاري. وحتى يوم الخميس الماضي بغلت القيمة السوقية لبورصة مسقط ٢٣,٨٢٥ مليار ريال. وقفزت تداولات الأسبوع الماضي إلى ١٩,٣ مليون ريال عماني مسجلة أفضل مستوى للتداولات الأسبوعية منذ الأسبوع المنتهي في ٦ يوليو الماضي الذي شهد تداولات بقيمة ٢١,٦ مليون ريال عماني.

وفي إطار سياسات الدولة الرامية إلى تعزيز فعالية بورصة مسقط في نمو الاقتصاد الوطني، شهدت السنوات

الشبيلية: تمويل

15 مشروعًا

بقيمة 958.8

ألف ريال عبر

منصات التمويل

الجماعي خلال

الربع الثاني

القليلة الماضية، تطورات متتالية أسهمت في دعم أداء سوق المال، ومن بينها السماح بعمل شركات التمويل الجماعي، والتي تساعد بدورها في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال أدوات مالية تدعم نمو هذه المؤسسات، فيما يمثل مرحلة تمهيدية لإدراجها في البورصة، وسط خطط وتطلعات لإنشاء مؤشر خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة مسقط.

وفي هذا السياق، أكدت عائشة الشبيلية مدير دائرة التحليل المالي وإدارة المخاطر بالهيئة العامة لسوق المال ردّاً على سؤال لـ«الرؤية» أنّ عدد الشركات المرخصة للتمويل الجماعي ٩ شركات وهي: منصة إئيس الاستثمارية، وشركة بيهافى للتكنولوجيا المالية، وشركة النطاق الجديد، وشركة إثبار، وشركة الوديعة للأعمال التجارية، وروافد للتمويل، والمجموعة الذكية للتمويل، ومأمون للتقنيات المالية، وشارك للاستثمار.

وقالت إن مجالات التمويل تشمل المواد الغذائية والخدمات اللوجستية، والإعلام والتسويق، والتكنولوجيا، وخدمات السيارات وخدمات الشبكات والاتصالات والصحة والتجارة والصناعة مثل تصنيع المنتجات الكيميائية ومنتجات التنظيف. وأشارت الشبيلية إلى أنّ إجمالي المشاريع الممولة عبر منصات التمويل الجماعي خلال الربع الثاني من العام الجاري وصلت لنحو ١٥ مشروعًا بإجمالي قيمة تمويل بلغت ٩٥٨٨٢٢ ريالاً عمانياً.



قيادة
بشغف

أطلق شغفك مع إم جي



أقساط شهرية ميسرة تبدأ من 55 ر.ع*
تأمين مجاني • تسجيل مجاني • 3 سنوات / خدمة 60 ألف كم

*تأمين مجاني - أول سنة في عُمان و الإمارات فقط، تسجيل مجاني - أول سنة في عُمان فقط، خدمة 3 سنوات / 60,000 كم حسب ما يأتي أولاً، الأقساط الشهرية الظاهرة تسري على MG 5 COM ويتم احتسابها على تملك 10 سنوات بنسبة 3.3% من بنك نزوى، المور المعروفة هي للعرض فقط.

يسري العرض من 25 يوليو إلى 25 سبتمبر 2023.

العذبية | المنومة | الوطنية | البداية | الريمي | بركاء
محار | عري | نزوى | ملالة | سناو | مور | إبراء | جعلان
mg-om.com mgmotoroman mgmotoroman mgmotoroman

800 80111
71557334

الفايز بجائزة
العلامة العُمانية
الأكثر ثقة
2022

6 سنوات 200,000 كلم
عُمان المُصنَّع الأفضل في المنطقة



CR No. 1001890